



الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي
الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية. (دراسة اختبارية)

**The Relative impact of Other Comprehensive Income Items On
The NetIncome of Jordan Public Sharholding
Companies.(Empirical study)**

إعداد الطالب

عمار محمد عمر عاشور

بإشراف الأستاذ الدكتور : محمد مطر

رسالة ماجستير مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

قسم المحاسبة و العلوم المالية و المصرفية

كلية إدارة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الأول 2017

تفويض

أنا الموقع أدناه "عمار محمد عمر عاشور" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً و إلكترونياً للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات و المؤسسات المعنية بالأبحاث و الدراسات العلمية في حالة تم طلبها أو الحاجة لذلك.

الإسم : عمار محمد عمر عاشور

التاريخ: 2.12.2017

التوقيع: 

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة و عنوانها " الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية " و أجيّزت بتاريخ: 2017/12/2

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
أ.د. محمد مطر	مشرفاً ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
د. عبدالله دعاس	مناقش داخلي	جامعة الشرق الأوسط	
أ.د. عبد الناصر نور	مناقش خارجي	جامعة عمان الأهلية	

شكر و تقدير

قال رسول الله (صلى الله عليه و سلم): "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" صدق رسول الله و اتباعاً لهدى رسول الله و سنته وجب علينا شكر من له فضل في إتمام هذا العمل المتواضع.

في بداية الأمر كلمة شكر و تقدير لمعلمي الفاضل والمشرف على رسالتي الأستاذ الدكتور محمد مطر شكراً لك يا معلمي فمهما قدمت من كلمات الشكر لا أستطيع أن أوفيك حقك شكراً لك لأنك لم تبخل علي بأية معلومة مفيدة وكنت حريصاً أشد الحرص على توجيهي نحو الصواب ومددت لي يد العون، إليك أجمل الأمنيات بالصحة والعافية والمزيد من الإرتقاء في العلم ونفع الله بك الأمة، وكلمات شكر نابغة من القلب لما قدمت لي لكي تنير لي طريق العلم حتى أتقدم نحو النجاح فمن أعماق فؤادي شكراً لك. وأتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أعضاء هيئة التدريس الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط وأخص بالذكر أساتذة قسم المحاسبة الأفاضل.

وكما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لما منحوه لي من وقتهم الثمين لقراءة رسالتي المتواضعة وإضافتهم لملاحظاتهم الثرية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث من موظفين في جامعة الشرق الأوسط فهم الجنود المجهولون الذين يعملون بدأب صمت.

(لا يوجد مستحيل تحت الشمس).

الباحث

عمار عاشور

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أرواح الشهداء وأنات الجرحى وعزيمة الأسرى والمرابطين في المسجد الأقصى في أرض الرباط فلسطين المحتلة، فمهما كتبنا من كلمات تبقى قليلة ولن توفيهم جزءاً من تضحياتهم ونرجوا من الله أن يقرب المسافات وتعود تلك الأرض لأصحابها.

إلى الرجل العظيم يا من تعبت وشقيت من أجل حياة كريمة لي ولإخوتي شكراً لك ولمساندتك الدائمة و المتواصلة مرحلة تلو الأخرى أدامك الله النعمة التي أنعم الله بها علينا وبارك فيك يا والدي العزيز.

شكراً لمن صبرت ولمن سهرت الليالي بطولها وعرضها داعية وصابرة، شكراً لوقوفك بجانبني دائماً يا نبع العطاء وها أنا أرفرف طائراً في سماء الفرحة والنجاح لأنك طالما قلت وكررت "قش أحلى من فرحة النجاح" شكراً لك سيدتي أهديكي فرحتي ونجاحي المتواضع يا قرة عيني وزهرة حياتي لأنك الشيء الوحيد الذي لا يعوض في هذه الدنيا أُمي الحبيبة.

شكراً وجزيل الشكر لأخواني جميعاً الذين ساندوني طوال حياتي "عامر، عاصم، عبد الرحمن، مجاهد" و إلى سندي وعوني بعد الله إلى عيني اليمين أخي الكبير ومهجة فؤادي "عمر عاشور" أهديك هذا الإنجاز المتواضع.

إلى الشمس التي أشرقت منذ صغري ولم تغب يوماً على مر السنين توأم روحي ورفيق الدرب " أمير النجار" الذي زرع في داخلي أملاً يسطع بنوره على الأيام التي كاد أن يطمسها الظلام .
وأهديها لكل من ساندني ووقف معي في حياتي من أهلي وأصدقائي وجميع من أعرفهم.

الباحث: عمار عاشور

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
.....	العنوان
أ	
.....	التفويض
ب	
.....	قرار لجنة
ج	 المناقشة
.....	الشكر
د	 والتقدير
.....	الإهداء
هـ	
.....	قائمة
و	 المحتويات
.....	قائمة
ط	 الجداول
.....	قائمة
ي	 الأشكال
.....	قائمة
ك	 الملحقات
.....	الملخص باللغة
ل	 العربية
.....	الملخص باللغة
ن	 الإنجليزية

الفصل الأول

خلفية الدراسة و أهميتها

	1مقدمة.....
1	-1
	مشكلة الدراسة
2	2-1.....
	اسئلة الدراسة و
2	3-1فرضياتها.....
	أهمية
5	4-1الدراسة.....
	تعريف المصطلحات.....
5	5-1
	محددات
7	6-1الدراسة.....
	نموذج
8	7-1الدراسة.....

الفصل الثاني

الأدب النظري و الدراسات السابقة

	أولاً: الأدب
10	النظري.....
	مفهوم الدخل.....
10	1-2
	2-2أسباب و مبررات التحول من مفهوم الدخل الإعتيادي إلى مفهوم الدخل
	الشامل.....
20	
24	مفهوم و خواص بنود الدخل الشامل

	3-2 الأخرى.....
	4-2 طرق عرض قائمة
31	الدخل.....
	5-2 مفهوم الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على ربحية
	الشركات.....
34	
	تحديد النسب المئوية المرجعية الممثلة للأثر
35	5-2-1 النسبي.....
	ثانياً: الدراسات
38	السابقة.....
	الفصل الثالث
	الطريقة والإجراءات
	منهج
	1- الدراسة.....
46	3
	مجتمع الدراسة
46	2-3
	عينة
46	3-3 الدراسة
	متغيرات الدراسة.....
47	4-3
	5-3 اجراءات
48	الدراسة.....
	التقييم الاحصائي.....
48	6-3

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

51	المقدمة.....
1-4	الإحصاءات الوصفية للدراسة
52	2-4.....
58	التحقق من صلاحية البيانات للتحليل
13-4	الإحصائي
60	مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة
4-4	إختبار فرضيات
62	5-4 الدراسة

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

72	النتائج.....
1-5	التوصيات.....
74	2-5.....
75	قائمة
75	المراجع.....
75	اولاً: المراجع
75	العربية.....
77	ثانياً: المراجع
77	الأجنبية.....

.....الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
16	 نموذج قائمة الدخل الإعتيادي	1-1
17	 نموذج قائمة الدخل الشامل (البيان الواحد)	2-1
18	 نموذج قائمة الدخل الشامل (البيانين)	3-1
33	نمط العرض المطبق في الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة في عينة الدراسة لقائمة الدخل الشامل	1-2
36	 الدخل الإعتيادي لجميع الشركات المساهمة العامة (مجتمع الدراسة)	2-2
36	 بنود الدخل الشامل لجميع الشركات (مجتمع الدراسة)	3-2
36	 الدخل الشامل لجميع الشركات المساهمة العامة الأردنية (مجتمع الدراسة)	4-2
48	 نسبة القطاعات من مجتمع الدراسة	1-3
52	 الاحصاءات الوصفية للدراسات و متغيراتها	1-4
54	 بنود الدخل الشامل للشركات المشمولة في عينة الدراسة	2-4

56	صافي الدخل للشركات المشمولة في عينة الدراسة.	3-4
58	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.	4-4
60	نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون.	5-4
63	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الاولى.	6-4
64	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الاولى.	7-4
65	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية.	8-4
67	نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.	9-4
68	نتائج اختبار عينة الدراسة و تحليل التباين الاحادي للمجموعات.	10-4
69	اختبار Scheffe للمقارنة المتعددة.	11-4

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الفصل - رقم الشكل
9	نموذج الدراسة.....	1-1
52	مساهمة القطاعات من اجمالي الربح الاعتيادي لعينة الدراسة.....	1-4
54	مساهمة القطاعات من اجمالي بنود الدخل الشامل لعينة الدراسة..	2-4
56	مساهمة القطاعات من اجمالي صافي الدخل الشامل لعينة الدراسة	3-4

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	العينات المشمولة في الدراسة.....	80
2	مخرجات التحليل الإحصائي.....	91

الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية.

إعداد

عمار محمد عاشور

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

ملخص

هدفت الدراسة إلى تعريف بنود الدخل الشامل الأخرى و توضيح كيف يجب أن يتم التعامل معها، حسب نصوص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعرفة الأثر النسبي لهذه البنود على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية طبقية من 62 شركة من القطاعات الثلاثة (المالي، والخدمي، والصناعي) و تم اختيارها بصورة عشوائية من الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2012-2015 (مجتمع الدراسة) البالغ 247 شركة وتم تحليل بيانات الدراسة والمستخلصة من القوائم المالية المنشورة للشركات المشمولة في عينة الدراسة للأعوام 2012-2015 استخدم الباحث أساليب الإحصاء الوصفي مثل: الوسط الحسابي والتكرارات والانحراف المعياري والنسب المئوية .

أما في اختبار فرضيات الدراسة , فقد استخدم الباحث أساليب: اختبار التوزيع الطبيعي , ومصفوفة ارتباط بيرسون, وتحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين الأحادي Anova و ذلك بالإضافة إلى اختبار Levene و Scheffe وتمثلت نتائج الدراسة بما يلي:-

بعد تحليل بيانات العينة المشمولة في الدراسة واختبار فرضياتها يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام بإعداد قائمة للدخل الشامل وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية , لكن 60% منها تصدرها حسب نمط البيانين, 40% وفق نمط البيان الواحد.

- إن القيمة التراكمية لتلك البنود سالبة في 37%- وموجبة في 34% حين أن القيمة التراكمية صفراً في 29%.

- على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات

أما على المستوى القطاعي:

- يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي.

- يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الخدمي

- لا يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي.

- توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية من الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل فيما بين القطاعات الثلاثة. لكن المقارنات المتعددة باستخدام اختبار scheffe لتفسير هذه الفروقات كشفت عن أن الفروقات بين الأثر النسبي للقطاع المالي من جهة والأثر النسبي من جهة. والأثر النسبي لكل من القطاعين الخدمي والصناعي من الجهة الأخرى كانت ذات دلالة إحصائية في حين أنها ليست ذات دلالة إحصائية بين الأثر النسبي للقطاع الخدمي من جهة والأثر النسبي للقطاع الصناعي من جهة أخرى و كان الفرق لصالح القطاع الخدمي.

وبناء على النتائج أعلاه قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها مايلي:

1- أن تقوم هيئة الأوراق المالية و الجهات الرسمية المختصة بأن تفرض على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي بضرورة عرض قوائمها المالية وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية أي وفق نمط قائمة الدخل الشامل مع مراعاة الحرص على اتباع نمط البيانين حسب النص الملزم من قبل تلك المعايير و فرض غرامات على الشركات المخالفة لما له من أثر إيجابي على تحقيق خاصية الإفصاح.

2-إجراء دراسات مستقبلية لتقييم الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة في الأردن.

الكلمات المفتاحية: صافي الدخل الشامل, بنود الدخل الشامل الأخرى, أهمية بنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل.

The relative impact of other comprehensive income items on the net income of Jordan Public Shareholding Companies.

By: Ammar Mohammed Aashour

Supervisor

Prof. Dr. Mohammed Matar

Abstract

This study aimed to define the other comprehensive income items, and how to deal with them in accordance with the texts of the International Accounting Standards in preparing financial reports and to know the relative impact of the comprehensive income items on the net income of the Jordan public shareholding companies that are listed in Amman Stock Exchange.

A stratified random sample was used in conducting the study. It consisted of (62) public shareholding companies which were selected randomly from the whole population which consisted of (247) public shareholding companies listed at ASE through the period 2012-2015.

After analyzing the study data and testing it hypothesized by using some statistical techniques such as Pearson correlation matrix, Kolmogorov-Smirnov test, simple regression test, ANOVA in addition to Levene and Scheffé tests the following results were revealed:

After the analysis of the data of the samples included in the study and testing its hypothesis, the study concluded with the following results:

- Jordanian public shareholding companies are generally required to prepare a comprehensive income statement in accordance with international accounting standards, but 60% of them are issued according to the pattern of the two statements, 40% according to the pattern of one statement.
- The cumulative value of these items is negative at 37% -34% positive while the cumulative value is zero at 29%.
- There is a relative significant statistical impact for other comprehensive income items on the net income of the Jordan public shareholding companies listed at Amman Stock Exchange.
- There is a relative significant statistical impact for other comprehensive income items on the net income of the Jordan public shareholding companies which work in the financial sector.
- There is a relative significant statistical impact for other comprehensive income items on the net income of the Jordan public shareholding companies which work in the service sector.
- There is no relative significant statistical impact for other comprehensive income items on the net income of Jordan public shareholding companies which work in the industrial sector.
- There are statistically significant differences in the relative effect of other income items on net income among the three sectors. However, multiple comparisons using the scheffe test to explain these differences revealed that the differences between the relative impact of the financial sector on the one hand and the relative effect of the other and the relative effect of both the service and industrial sectors on the other hand were statistically significant

while not statistically significant Relative to the service sector on the one hand and the relative impact of the industrial sector on the other hand, and the difference was in favor of the service sector.

Based on the above results, the researcher made a number of recommendations, the most important of which are the following:

1- The JSC and the competent official authorities should raise awareness of companies listed on the Amman Stock Exchange to present their financial statements in accordance with the international standards, ie, according to the pattern of the comprehensive income statement, taking into consideration the pattern of the statements according to the text binding by these standards and imposing Fines on companies violating the positive impact on the achievement of disclosure.

2- Conduct future studies to assess the relative impact of other comprehensive income items on the financial performance of public shareholding companies in Jordan

Keywords: *Net comprehensive income, other comprehensive income items, impact of other comprehensive income items on net income .*

الفصل الأول

خلفية الدراسة و أهميتها

1-1 مقدمة:

منذ نشأة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 1973 قام بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و تم إعادة هيكلته في عام 2001 وهدفت تلك المعايير إلى تطوير حزمة من المعايير المحاسبية تكون عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بشتى أهدافهم في اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة، فألغى بعضها وأخضع بعضها لتعديلات جوهرية لتتلاءم مع متطلبات العصر حيث نشهد في عالمنا تطورات سريعة ونمواً في جميع القطاعات والتوجه العالمي نحو العولمة، ومن هنا كان لا بد من إجراء التعديل على المعايير تماشياً مع ذلك التطور وتقليص الفروقات بين المجتمعات. (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين، القانونيين، 2015، المعيار الدولي رقم 1، ص 76)

وتطُرقت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل موسع في المعيار الأول، (عرض البيانات المالية) إلى طبيعة البيانات الواجب عرضها في القوائم المالية، ومن إحدى تلك القوائم قائمة الدخل، وهي إحدى القوائم المالية الرئيسية التي تعد بشكل دوري لأنها توفر مؤشراً على أداء الشركات وتعطي النتيجة النهائية للأداء الاقتصادي، ويتم في هذه القائمة تحديد نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال الفترة المالية

المنتهية، وتكون نتيجة تلك القائمة من النشاط الرئيسي للشركة ولكن هنالك بعض مصادر الدخل التي لا يتم ذكرها في قائمة الدخل، لأنها لا تنتج من النشاط الرئيسي للشركة أو من مصادر غير مستمرة أو إن تلك البنود لم تتحقق بعد ولكنها تؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمرين، ولما لتلك البنود من أهمية كبير فتوجب عرضها في قائمة الدخل لكي تكون قائمة الدخل أكثر شمولاً لجميع النشاطات الاقتصادية داخل الشركة لكي تمنع أي محاولة للتلاعب في البيانات المالية.

وسميت تلك البنود التي تنتج من النشاطات غير الاعتيادية ببنود الدخل الشامل الآخر إذ قام مجلس المعايير بتعديل المعيار الدولي رقم (1) بحيث يتم عرضها في قائمة واحدة بعد الوصول إلى صافي الربح أو الخسارة من قائمة الدخل الاعتيادية ويتم تسمية تلك القائمة بقائمة الدخل الشامل أو عرضها حسب نموذج آخر من خلال جزئين، جزء من القائمة لتحديد صافي الدخل الاعتيادي و تلحق به قائمة أخرى تحتوي بنود الدخل الشامل الأخرى ليشكل الجزء آن معاً صافي الدخل الشامل. (أبو نصار وحميدات ص76)، 2013

وفي هذا البحث سوف يتم التطرق الى معرفة كيف يتم عرض بنود الدخل الشامل الأخرى في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، ومعرفة أثرها على ربحية تلك الشركات.

1-2: مشكلة الدراسة.

تتمثل مشكلة الدراسة في توضيح الإطار المفاهيمي لبنود الدخل الشامل الأخرى ، ومعرفة كيف يتم عرضها في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ومن ثم إبراز الأهمية النسبية وألأثر النسبي لتلك البنود على نتيجة أعمال الشركات .

1-3: أسئلة الدراسة وفرضياتها.

في إطار ما سبق يمكن تمثيل العناصر الرئيسية لمشكلة الدراسة ، بالإجابة على كل من الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول:

هل يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية؟

و تتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات

المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي؟

2- هل يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات

المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الخدمي؟

3- هل يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات

المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي؟

السؤال الرئيسي الثاني:

هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي

الدخل الإعتيادي للشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الثلاث (المالي ,الخدمي ,الصناعي)؟

لغرض الإجابة على الأسئلة المتفرعة من مشكلة الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى H0 1:

-لا يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية.

و تتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

: H0 1-1

-لا يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي.

: H0 1-2

-لا يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الخدمي.

: H0 1-3

-لا يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي.

الفرضية الرئيسية الثانية H0 2:

-لا توجد فروقات معنوية ذو دلالة إحصائية بين الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى في القطاعات الإقتصادية الثلاثة على صافي الدخل فيها.

4-1 : أهمية الدراسة.

تتبع أهمية الدراسة من أنها وبالنتائج التي ستكشف عنها سوف تخدم جميع مستخدمي البيانات المالية المنشورة وذلك من خلال تعريفهم عما إذا كانت الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمة بإعداد قائمة الدخل الشامل وفقاً لما تنص عليه معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية ومن ثم إطلاعهم على الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى التي تتضمنها تلك القوائم على ربحية تلك الشركات .وبذلك تخدم الدراسة أيضاً المهنيين معدي تلك القوائم وكذلك مدققيها وكذلك الجهات الموكلة إليها مهام الرقابة على المهنة وتهدف الدراسة أيضاً الى تعريف بنود الدخل الشامل الأخرى ، وتوضيح كيف يجب أن يتم التعامل معها.

1-تعريف المصطلحات:5

الدخل الاعتيادي (NI) Normal Income : الزيادة في المنافع الاقتصادية الناشئة خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات نقدية إلى الداخل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات ينجم عنها زيادة في حقوق الملكية باستثناء تلك المرتبطة بالمساهمات من المشاركين في حقوق الملكية. (حماد , 2004, ص163).

الدخل الشامل (CI) Comprehensive Income: "هو التغير في حقوق الملكية (صافي الدخل) للوحدة خلال الدورة الناتجة عن العمليات والأحداث والظروف التي ليس مصدرها الملاك أصحاب رأس المال

ويتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال دورة محاسبية ما عدا تلك التغيرات

الناتجة عن استثمارات الملاك أو التوزيعات لهم. (Weyganat,etal,2013,p:713)

بنود الدخل الشامل الأخرى (OCI) other comprehensive income items: هي البنود المالية

غير المشمولة في الربح أو الخسارة الاعتيادية و تشمل البنود التي يجب إدخالها في بيان الدخل

للوصول إلى الدخل الشامل وهي مثل :

- التغيرات في فائض إعادة التقييم.

- المكاسب والخسائر الناتجة عن تحويل البيانات المالية بالعملات الأجنبية.

- المكاسب والخسائر الإكتوارية (منافع الموظفين).

- الأرباح والخسائر في الإستثمارات في حقوق الملكية.

- المكاسب و الخسائر من أدوات التحوط.

- الأرباح و الخسائر من التغير في قيمة مخاطر الائتمان. (ستيف,2010,ص 17).

-**العملية الأجنبية:** هي الفرع أو الشركة التابعة أو الزميلة و المتواجدة في بلد غير البلد المتواجدة فيه

الشركة الأم. (مطر 2010, ص 263)

-**الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى :** يتمثل في مقدار التغير (ممثلاً في شكل نسبة

مئوية) الذي تحدثه بنود الدخل الشامل الأخرى في الربح أو الخسارة الناتجة عن النشاط العادي

للوصول إلى صافي الدخل الشامل (نسبة مئوية استخدمها الباحث كمرجعية في دراسته) و يعبر

عنها على النحو التالي:

% (إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى لجميع الشركات المساهمة العامة الأردنية).

(إجمالي الدخل الشامل لجميع الشركات المساهمة العامة الأردنية).

أما على مستوى القطاعات الاقتصادية الثلاثة المشمولة في عينة الدراسة (القطاع المالي، و
الخدمي، و الصناعي) فيعبر عنها على النحو التالي:

% (إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى للقطاع).

(إجمالي الدخل الشامل للقطاع).

1-6: محددات الدراسة

تمثلت محددات الدراسة في ندرة الدراسات العربية التي تناولت بنود الدخل الشامل الأخرى على حد

علم الباحث ومن المتوقع أن يكون السبب وراء ندرة تلك الدراسات هي حداثة الموضوع حيث أقر

التعديل على قائمة الدخل الشامل من قبل المجلس في شهر يوليو 2011.

ومن محددات الدراسة أيضاً وجود بعض الشركات الأردنية المشمولة في عينة الدراسة التي لا تتعامل

مع كافة بنود الدخل الشامل الأخرى أو بمعنى آخر لا تتعامل مع البعض من هذا النوع من البنود

مثل:

- النسبة الفعالة للمكاسب والخسائر على أدوات التحوط في تحوط التدفق النقدي.

- الالتزامات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخساره، مبلغ التغيير في القيمه العادلة

المنسوب الى التغيرات في مخاطر ائتمان الالتزام.

ومن محددات الدراسة أن سوق عمان المالي وإلى وقت إعداد هذه الدراسة لم يكن قد أصدر القوائم المالية لعام 2016 وعند مراجعة المختصين فيه تم تبرير عدم صدور تلك القوائم بعدم جاهزيتها وتجميعها بأرقام معتمدة.

عند سحب مفردات العينة بشكل عشوائي منتظم من مجتمع الدراسة وجد الباحث أن هنالك ست شركات لم تقم بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى لذلك قام الباحث بإستبعاد الشركات التالية من العينة وذلك لتجانس العينة و المقدرة على تعميم النتائج من الوصول إلى توصيات مناسبة للشركات التي لا تطبق التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم(1) وهي:

الجدول (1-1)

الرقم	الشركات المستبعدة	الشركات البديلة
1	شركة ميثاق	شركة بنك المؤسسة العربية
2	شركة المجموعة العربية للتأمين	شركة المنارة للتأمين
3	شركة سرى	شركة الكهرباء الأردنية
4	شركة فيلاديلفيا	شركة المتكاملة للتأجير التمويلي
5	شركة الورق والكرتون	شركة الاتحاد للسجائر
6	شركة الكوابل	شركة الاردنية للزيوت

7-1 : نموذج الدراسة.

بالرجوع إلى مفهوم الأثر النسبي المشار إليه في التعريفات الأجرائية 1-6 يمكن تمثيل نموذج الدراسة على النحو التالي:

المتغير المستقل المتغير التابع

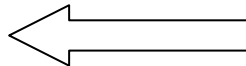
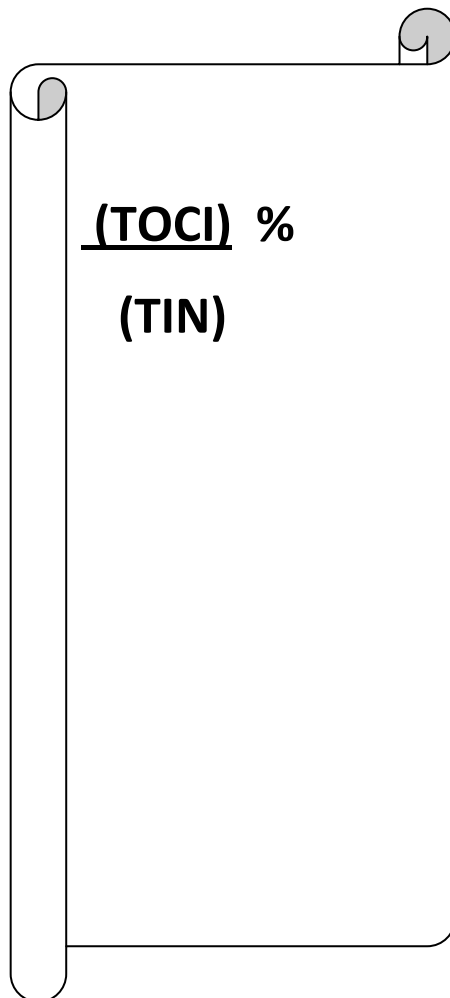
صافي الدخل

الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل

ممثلاً بالأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى

على مستوى القطاعات في عينة الدراسة

على مستوى جميع الشركات



الشكل 1-1

النموذج من إعداد الباحث

الفصل الثاني

الأدب النظري و الدراسات السابقة.

أولاً: الأدب النظري

2-1 مفهوم الدخل.

الدخل بشكل عام يتمثل في مقدار النمو أو الزيادة التي تحدث في الدخل بين تاريخين محددين أي الفترة المالية ويمكن الوصول للدخل عن طريق قائمة الدخل وهي إحدى مخرجات النظام المحاسبي و تكون وسيلة لتوصيل معلومات مالية مفيدة وملائمة للمستخدمين عن طريق أرقام و كلمات و تعبر عن معظم التغيرات الحاصلة في المركز المالي للمنشأة، ويكون هدفها معرفة نتيجة عمل المشروع هل هو مجدٍ أم أنه غير ذلك و بشكل يمكن جميع المستخدمين من الفهم والاستفادة من تلك البيانات للإبلاغ المالي. ولكن عند التعمق في مفهوم الدخل يوجد هنالك اختلاف بين الدخل الاقتصادي والدخل

المحاسبي :

إذ يتمثل الدخل المحاسبي بالزيادة التي تحدث في المنافع الاقتصادية للمنشأة و ذلك عن طريق العمليات التي تقوم بها المنشأة ويعبر عن ذلك في لغة المحاسبين بزيادة قيمة الأصول في قائمة المركز المالي أو نقصان في الالتزامات الموجودة على المنشأة خلال الدورة المحاسبية ويعرف الدخل المحاسبي بأنه " ذلك المقدار الناتج بعد أن نخصم من الإيرادات التشغيلية تكلفة البضاعة المباعة وأية مصروفات أخرى وخسائر أخرى تتكبدها المنشأة لتحقيق تلك الإيرادات. (حنان, 2006, ص343)

و يستخدم المحاسبون في إعداد قائمة الدخل مبدأ المقابلة، أي بمقابلة الإيرادات المكتسبة بالمصروفات التي تم تكبدها خلال الفترة المحاسبية، فإذا كانت النتيجة بعدها بالموجب تكون نتيجة الأعمال ربحاً، أما إذا كانت النتيجة بالسالب أي أن المصروفات أكثر من الإيرادات تكون خسارة .

فيما يرى الإقتصاديون غير ذلك إذ يرون بأن أفضل طريقة للوصول إلى الدخل عن طريق قائمة المركز المالي حيث يعتبرون أن التغير الحاصل في صافي الموجودات للشركة هو الدخل و بعبارة أخرى يرى الإقتصاديون أن التغير الحاصل بين صافي الموجودات في أول الفترة وآخرها هو الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار أي تغير قد يحصل على المال خلال تلك الفترة معتمدين في ذلك على القيمة الجارية.

ولو أردنا تعريفاً علمياً شاملاً للدخل الاقتصادي فإنه من الممكن القول بأنه "هو الحد الأقصى من الموارد الاقتصادية الذي يمكن للمشروع الاقتصادي أن يستهلكه خلال فترة زمنية معينة مع بقاء ثروته في نهاية تلك الفترة بنفس المقدار الذي كانت عليه في بدايتها" (مطر, السويطي 2012, ص207).

و بالعودة إلى الدخل المحاسبي المعني في موضوع الدراسة لوجدناه يتكون من أربعة بنود أساسية وهي :

- (المصروفات)

- الإيرادات

- (الخسائر)

- المكاسب

و تكتسب قائمة الدخل أهمية كبيرة لأنها توفر للمستثمرين و الدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية ومدى كفاءة المشروع ويمكن تعريف قائمة الدخل بأنها "كشف أو قائمة يوضح الإيرادات والمصروفات كافة من النشاط الرئيسي للمنشأة وكذلك جميع الأرباح والخسائر غير العادية من الأنشطة الأخرى خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة" (الدلاهمة, 2006, ص128).

و يشمل الدخل المحاسبي عدة بنود و هي:

الإيرادات: "هي تدفقات داخلية أو زيادات أخرى في أصول منشأة معينة أو تسوية لإلتزاماتها خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للوحدة" (Kieso & Weygandt, 2014, p139).

المصروفات: "هي التدفقات النقدية الخارجة من الوحدة أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو كليهما معاً و التي تنشأ خلال الدورة الانتاجية من خلال إنتاج البضاعة و بيعها أو تأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة و المستمرة. (حنان, 2006, ص338).

المكاسب: هي زيادات في حقوق الملكية (صافي الأصول) تنشأ نتيجة صفقات طارئة أو عرضية

للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو استثمارات الملاك. (Kieso & Weygandt, 2014, p144)

(Weygandt, 2014, p144)

الخسائر: و هي النقصان الحادث في المنافع الاقتصادية التي تحدث للمنشأة بسبب نفقات تتكبدها

بدون عائد. (أبو نصار و حميدات, 2013, ص46).

و لكن بعد التعديل الذي أجراه مجلس المعايير على قائمة الدخل, أصبح هنالك فرق بين الدخل

الاعتيادي و الدخل الشامل و فيما يلي شرح مفصل لكليهما.

أ- الدخل الاعتيادي:

إن الدخل الإعتيادي أو صافي الدخل هو حسيطة خصم المصروفات والخسائر من الإيرادات

والمكاسب الحاصلة ضمن النشاط الرئيسي للشركة وبذلك يكون لدينا الدخل الاعتيادي دون ذكر أي

بنود أخرى تنتج من قيام المنشأة بنشاطات ثانوية.

وهذه القائمة يمكن أن تكون مضللة والمعدون لهذا النوع من القوائم يبررون اعتمادها على أن

النشاطات الأخرى التي لا تنتج من عمليات ضمن النشاط الرئيسي والاعتيادي للمنشأة لاتعكس كفاءة

الإدارة كما لا يمكن التنبؤ بها مستقبلاً لأنها غير متكررة في غالب الأحيان لذلك لا يقومون عادة

بعرض هذه البنود في قائمة الدخل الاعتيادية التي يعدونها بل يعالجونها ضمن الأرباح المحتجزة أو

في حقوق الملكية. (الكسار, 2009, ص60).

ب- الدخل الشامل:

إن مفهوم الدخل الشامل يمثل امتداداً لمفهوم الدخل الاعتيادي حيث أن الدخل الشامل يقوم بعرض جميع العمليات والنشاطات التي حصلت في الشركة سواء كانت من نشاط اعتيادي أو غير اعتيادي أو متكرر طالما أنها تحدث تغييراً في المنافع الاقتصادية للشركة سواءً بالزيادة أو النقصان، إذ لا توجد هنالك فروق واضحة بين النشاط الاعتيادي وغير الاعتيادي في وقتنا الحاضر.

ويمكن تعريف بيان الدخل الشامل بأنه تقرير يمثل كافة النشاطات الاقتصادية للمنشأة، ويمكن تعريف البنود غير العادية بأنها "بنود هامة نسبياً تختلف بصورة معنوية عن الأنشطة النمطية أو المعتادة للمنشأة و لايتوقع حدوثها بصورة متكررة ولا تعتبر عوامل حاكمة في أي تقييم لعمليات التشغيل العادية للمنشأة". (Kieso& Weygandt,2014,p156)

لذا فإن عرض قائمة الدخل دون ذكر هذه البنود فيها يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة و خاطئة من قبل المستخدمين و خاصة المستثمرين إذ أن المستثمرين يعتمدون بشكل كبير على قائمة الدخل في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتكون تلك القائمة مضللة ولا تعرض واقع الشركة الفعلي إذا لم يتم إدراج تلك البنود وبذلك تفقد خاصية مهمة جداً من خواصها و هي خاصية التمثيل الصادق.

وعند عرض قائمة الدخل الشامل يمكن لمستخدمي تلك القوائم من التفريق بأنفسهم عما هو ناتج من نشاط اعتيادي أو غير اعتيادي قد لا يتكرر في المستقبل لأن تلك البنود تعرض بشكل منفصل عن البنود الأخرى التي تعرضها الشركة والتي تكون قد نتجت من النشاط الاعتيادي.

ومن أهم مميزات هذه القائمة، أنها تجبر الإدارة على ذكر جميع البنود والعمليات التي حصلت وبما يتماشى مع مبدأ الإفصاح ومن ثم تقليص فرص التلاعب في الأرباح عن طريق ما يعرف بأسلوب إدارة الأرباح ومن أهم مزايا قائمة الدخل الشامل ما يلي (Weygant et al ,2013 , p:709)

أ-تمكن قائمة الدخل مستخدميها من تقييم أداء الشركة بالسنوات التي مضت أو مقارنتها مع منافسيها بالسوق.

ب-تحليل القائمة للخروج بنسب مالية يمكن من خلالها التنبؤ بالأداء في المستقبل أو الأرباح.

ج-تقييم ما إذا كان هناك خطر مستقبلي قد يصيب الشركة أو تعثر محتمل.

وبالرغم من تلك المزايا المهمة لقائمة الدخل إلا أن هناك البعض من محدداتها لعل أبرزها وجود بعض البنود التي لايمكن قياسها بموثوقية مطلقة مثل إعادة التقييم ,كما إن معايير المحاسبة الدولية تعطي الحرية للمنشأة باختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تعتمد عليها لعرض قائمة الدخل.

ومثال على ذلك فإن شركتين لهما نفس الإيرادات لكن يقوم معدوا القوائم المالية لإحدهما باتباع طريقة إستهلاك مختلفة عن الأخرى فإن صافي الربح سوف يكون مختلفاً بين الشركتين لذلك هناك مرونة نوعاً ما في إختيار السياسات التي تتبعها الشركة في عرض قوائمها المالية و في ما يلي سوف يتم عرض نموذج لقائمة الدخل الاعتيادية و نموذج آخر لقائمة الدخل الشامل.

جدول

(1-1)

نموذج لقائمة الدخل الإعتيادي.

قائمة الدخل الموحد لشركة XYZ عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31

الإيرادات

صافي المبيعات

إيراد التوزيعات

إيراد الأيجارات

مجمل الإيرادات

(****)

المصروفات

(***)

تكلفة البضاعة المباعة

(***)

مصروفات بيعية

(***)

مصروفات إدارية

الربح التشغيلي قبل الفائدة والضريبة

(***)

مصروف الفائدة

الربح التشغيلي قبل الضريبة

مصروف الضريبة

صافي الدخل (الدخل الإعتيادي)

جدول (2-1)

نموذج لقائمة الدخل الشامل. (البيان الواحد)

قائمة الدخل الشامل لشركة XYZ عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31

****	الإيرادات
***	صافي المبيعات
***	إيراد التوزيعات
***	إيراد الأيجارات
*****	مجمّل الإيرادات
(****)	المصروفات
(***)	تكلفة البضاعة المباعة
(***)	مصروفات بيعية
(***)	مصروفات إدارية
*****	الربح التشغيلي قبل الفائدة والضريبة
(***)	مصرف الفائدة
*****	الربح التشغيلي قبل الضريبة
*****	مصروف الضريبة
***	صافي الدخل (الدخل الإعتيادي)
	- بنود الدخل الشامل الأخرى
***	- فائض إعادة تقييم الأصول
***	- ترجمة عملات أجنبية
***	- المكاسب والخسائر الإكتوارية (منافع الموظفين)
***	- الأرباح والخسائر في الإستثمارات في حقوق الملكية
***	- المكاسب و الخسائر من أدوات التحوط
*****	- الأرباح و الخسائر من التغير في قيمة مخاطر الإئتمان
***	إجمالي الدخل الشامل

جدول (3-1)

نموذج لقائمة الدخل الشامل. (البيانين)

قائمة الدخل الموحد لشركة XYZ عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31

****	الإيرادات
***	صافي المبيعات
***	إيراد التوزيعات
***	إيراد الأيجارات
****	مجمّل الإيرادات
(****)	المصروفات
(***)	تكلفة البضاعة المباعة
(***)	مصروفات بيعية
(***)	مصروفات إدارية
****	الربح التشغيلي قبل الفائدة والضريبة
(***)	مصرف الفائدة
****	الربح التشغيلي قبل الضريبة
****	مصروف الضريبة
****	صافي الدخل (الدخل الإعتيادي)

قائمة الدخل الشامل لشركة xyz عن الشركة المالية المنتهية في 2016/12/31

****	الربح أو الخسارة
	بنود الدخل الشامل الأخرى
****	- فائض إعادة تقييم الأصول
****	- ترجمة عملات أجنبية
****	- المكاسب والخسائر الإكتوارية (منافع الموظفين)
****	- الأرباح والخسائر في الإستثمارات في حقوق الملكية
***	- المكاسب و الخسائر من أدوات التحوط
****	-الأرباح و الخسائر من التغير في قيمة مخاطر الائتمان
***	إجمالي الدخل الشامل

ويظهر مما سبق أن معظم البنود الموجودة في قائمة الدخل الشامل هي نفسها الموجودة في قائمة الدخل الاعتيادية غير أن قائمة الدخل الشامل تشمل بنود الدخل الشامل الأخرى التي نصت عليها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مما يعطي شمولية أكبر لقائمة الدخل الشامل لكي تعطي صورة كاملة عن أداء المنشأة و لذا نلاحظ ظهور بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل الشامل و هي:

- التغير في فائض إعادة التقييم.
- المكاسب والخسائر الناتجة عن تحويل البيانات المالية بالعملات الأجنبية.
- المكاسب والخسائر الاكتوارية (منافع الموظفين).
- الأرباح والخسائر في الاستثمارات في حقوق الملكية.
- المكاسب و الخسائر من أدوات التحوط.
- الأرباح و الخسائر من التغير في قيمة مخاطر الائتمان.(مجلس معايير المحاسبة الدولية،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين،القانونيين،2015،المعيار الدولي رقم 1،ص117)

2-2 أسباب ومبررات التحول من مفهوم الدخل الاعتيادي إلى مفهوم الدخل الشامل.

عندما وجد مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن هنالك بعض البنود التي لم تكن تعرض في قائمة الدخل و أن هذه البنود لم تأخذ حقها في العرض لأنها أرباح أو خسائر غير محققة ولم تنتج من النشاط الرئيسي للشركة و تكون هذه البنود موجودة في قائمة المركز المالي تحت بند حقوق الملكية و تؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمرين الذين يعتمدون قائمة الدخل أساساً للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والنسب المالية.

و من الأمثلة على أهمية تلك البنود ما حدث في شركة ميتلايف في عام 2012، حيث شملت البنود التي تحققت من خلال المكاسب غير المحققة من أدوات المشتقات المالية بليون دولار، و كانت الأرباح الاستثمارية غير المحققة قد بلغت 4.5 بليون دولار، وتعديلات تحويل العملات الأجنبية 100 مليون دولار والتعديلات المحددة لخطه الاستحقاقات 500 مليون دولار و كان صافي الدخل قبل بنود الدخل الشامل الأخرى يساوي 6.7 مليار دولار وكانت بنود الدخل الشامل الأخرى المتراكمة 5.9 مليار دولار و من الأمثلة على ذلك أيضاً أنه في عام 2011 سجلت شركة "جنرال إلكتريك"

العلاقة الصناعية أرباحاً منتظمة بلغت 14.2 مليار دولار، لكن أكثر من نصفها نتج عن احتساب خسائر في خطط التقاعد. و من المؤكد أن هذا التزاماً بالتقاعداً المستقبلية يعتبر

هاماً في تقدير أرباح الشركة المستقبلية و لعبت بنود الدخل الشامل الآخر دوراً

مفيد جداً لاختلال الأمانة المالية من 2008 إلى 2009 ومن خلالها انتعشت بعض

الشركات فجلس سبيل المثال، خرج بنك بانكاو وأميركا العلاقات من الركون الكبير بأرباح قيمتها 1.4 مليار دولار في

بيان الدخل الموحد، في حين كانت خسارته الفعلية 3.9 مليار دولار علناً أساساً الدخل الشامل وكان الفرق يتعلق بالدخل الشامل الآخر و الخسائر غير المحققة التي حدثت في المحفظة الاستثمارية للبنك. (Ryan, 2012, p:12).

ذلك ما حدا بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إحداث تعديل في المعايير يضمن الإفصاح في صورة منفصلة عن البنود الأخرى للدخل الشامل و بما يضمن إكساب معلومات القوائم المالية مجموعة من أهم خواصها النوعية مثل:

أ- الملاءمة .

و يقصد بها "أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه ،أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات فالمعلومات غير المؤثرة تمثل حشواً لا طائل منه" (حنان و آخرون، 2004، ص31).

ب- القابلية للفهم:

تقتضي هذه الخاصية بأن يقوم معدو القوائم المالية بعرضها بصورة تكون قدر الإمكان بعيدة عن التعقيد والصعوبة في الفهم لدى مستخدميها. و يمكن تعريف القابلية للفهم كما يلي "هي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لديهم قدرة معقولة من الدراية المحاسبية على إدراك مغزى تلك المعلومات" (Kieso & Weygandt, 2014, p58).

ج- التمثيل الصادق:

إن التقارير المالية هي عبارة عن العمليات التي تقوم بها المنشأة وتعتبر عنها بالكلمات والأرقام، ولكي تكون مفيدة يجب أن لاتعرض الشركة المعلومات الملائمة التي تريد الشركة تمثيلها فحسب بل يجب أن تمثل أيضا بصدق الأحداث التي حصلت وحتى يكون التمثيل صادقاً بشكل عادل يجب أن يشمل عدة صفات وهى أن يكون كاملاً وحيادياً وخالٍ من الخطأ، ومع أن الكمال صفة لا تكتمل ولكن المجلس يحاول جاهداً أن يكون التمثيل صادقاً قدر الإمكان و يمكن تعريف التمثيل الصادق "بأنه تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها" (حنان وآخرون، 2004، ص32).

د- القابلية للمقارنة:

من أهم الخصائص التي يجب توافرها في القوائم المالية هي قابليتها للمقارنة و يمكن تعريف القابلية للمقارنة " بأنها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات سابقة لنفس المنشأة أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى لنفس الفترة ". (أبو نصار، وحميدات، 2013، ص10)

ولكي تحقق القابلية للمقارنة يتوجب عدم قيام الشركات بتغيير السياسات الرئيسية المتبعة في إعداد القوائم المالية في الفترات المالية المتلاحقة أي التمسك بسياسة الاتساق في تطبيق تلك السياسات من الفترات المالية المتتالية ويجب الإفصاح عنها في حال تغييرها.

هـ- العرض في الوقت المناسب:

إن الهدف الرئيسي من القوائم المالية تحقيق المنفعة للشركة وهو ما يريده جميع المعنيون بها ومن الواجب على معدي القوائم المالية الأخذ بعين الاعتبار خاصية العرض في الوقت المناسب حيث يجب توفير المعلومات في وقتها قبل أن تفقد قيمتها أو قدرتها في التأثير في اتخاذ القرارات.

إذ من الطبيعي أنه إذا لم تكن المعلومات موجودة عند الحاجة إليها فلن تكون لها نفس القيمة في التأثير على القرارات بسبب أن اتخاذ القرارات في أغلب الأحيان تكون مرتبطة في فترة محددة و يعد توفير المعلومات في الوقت المناسب أمراً مرغوباً و مفيداً لجميع المهتمين بالقوائم حيث أنه يفيد أيضاً في التغذية العكسية و تعديل بعض القرارات التي من شأنها علاج بعض الأخطاء التي قد تكون وقعت من قبل.

2-3 مفهوم وخواص بنود الدخل الشامل الأخرى.

يمكن تعريف بنود الدخل الشامل الأخرى بأنها تلك البنود التي تحدث في الشركة من مصادر أخرى غير تلك المصادر الاعتيادية .وقد حددت المعايير الدولية للتقارير المالية تلك المصادر بشكل عام فيما يلي: (مجلس معايير المحاسبة الدولية(2015) ،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار الدولي رقم (1) .

أ-التغير الناتج في إعادة تقييم الأصول:

وينص هذا البند أنه عندما تزداد قيمة الأصل نتيجة لإعادة التقييم يجب أن يتم الاعتراف بالزيادة التي حصلت في بيان الدخل الشامل , تحت عنوان فائض إعادة تقييم الأصول ولكن يجب الاعتراف بزيادة التقييم كدخل و مع التنويه هنا بأنه لا يجب الإفراط في فائض إعادة التقييم والاكتفاء بالمبلغ الذي تم الاعتراف به كمصروف نقصان القيمة أي الاهتلاك أو الإطفاء وعند إعادة التقييم الاستعانة بخبراء و مختصين ذي كفاءة عالية.

ويمكن عكس فائض إعادة التقييم التي حدثت في حقوق المالكين إلى الأرباح المدورة مباشرة عندما يتحقق هذا الفائض ويكتمل التحقق من الفائض كاملاً عند التخلص من الأصل نفسه ولكن جزءاً من الفائض يمكن أن يتحقق مع استخدام المشروع للأصول في هذه الحالة يكون المبلغ المتحقق هو الفرق بين الاستهلاك على أساس مبلغ إعادة التقييم المسجل للأصل والاستهلاك بناءً على كلفة الأصل الأساسية ولا يتم التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المدورة من خلال قائمة الدخل.

ويعالج المعيار الدولي رقم (36) المتعلق بانخفاض (تدني) قيمة الأصول في حال انخفاض الأصول التي تحدث في المؤسسة بشكل أكبر وشمل أيضاً فائض الأصول عن طريق اندماج الأعمال أو الأصول غير الملموسة أيضاً حيث يتعين على المنشأة في نهاية كل فترة إعداد التقارير المالية تقييم ما إذا كان هنالك مؤشر على احتمالية تدني قيمة الأصل وإذا وجد هذا المؤشر تقوم المنشأة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل ويجب الإفصاح عن ذلك المبلغ، وحدد أيضاً المعيار بأن الشركة يجب أن تفصح عن البيانات المالية لكل فئة من الأصول عما يلي:

أ- مبلغ خسائر الانخفاض المعترف بها من قبل الشركة في بيان الدخل الشامل خلال الفترة والبنود التي عكست بها خسائر الانخفاض .

ب- مبلغ خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها مباشرة في قائمة حقوق الملكية خلال الفترة المنقضية .

ب- المكاسب والخسائر الاكتوارية (منافع الموظفين).

و تناول المعيار الدولي رقم (19) من المعايير المحاسبية الدولية ذلك البند بإسهاب وألقى المعيار الضوء على كيفية معالجة هذا البند وطرق عرضها في قائمة الدخل الشامل وطرق الإفصاح التي يجب على الشركات المطبقة للمعايير مراعاتها حيث عرف منافع الموظفين كالتالي:

تمثل منافع الموظفين:- كافة أشكال العوض الذي تعطيه الشركة مقابل الخدمة التي يقدمها الموظفون سواء كان خلال فترة خدمتهم أو بعدها.

ووفقاً ل (أبو نصار و حميدات , 2013ص 37) حدد هذا المعيار الفئات الرئيسية الأربع للمنافع

المستهدفة ضمن منافع الموظفين:

1- منافع الموظفين قصيرة الأجل مثل: (الأجور و الرواتب و مساهمات الضمان الإجتماعي والإجازات السنوية المدفوعة والمشاركة في الربح) و المنافع غير النقدية أيضاً مثل (العناية الطبية والإسكان والانتقال) التي تدفع للموظف خلال الفترة المالية المنقضية حتى وإن كانت على شكل خصومات أو تخفيضات للموظفين .

2-المنافع التي تقوم المنشأة بتكديدها بعد انتهاء الخدمة مثلاً (الرواتب التقاعدية و منافع التقاعد الأخرى والتأمين على الحياة والعناية الطبية).

3-منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل بما في ذلك إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ للبحث أو الاحتقال بالمناسبات أو منافع الخدمة الطويلة الأخرى ومنافع العجز التي يتعرض لها الموظف.

4-مكافأة نهاية الخدمة التي تقدمها الشركة للعاملين الذين يتم إحالتهم للتقاعد بكافة أشكاله.

أما بالنسبة للمكاسب والخسائر هي: "تعديلات الخبرة وآثار تغيرات في الافتراضات الاكتوارية وتعديلات الخبرة هي الاختلاف بين الافتراضات الاكتوارية السابقة وما حدث فعلياً.

ج-المكاسب والخسائر الناتجة عن تحويل البيانات المالية الخاصة بالعملات الأجنبية.

عندما حدث الانفتاح الكبير على التجارة والتداول بين الدول زادت سهولة توريد الأموال جراء اعتماد بعض الشركات على أسواق أخرى للمواد الخام التي تدخل في صناعاتها أو شراء قطع الغيار لها أو

عند الاقتراض مثلاً من دول أجنبية وظهرت معها مشكلة العملات واختلافها بين البلدان ولم تكن مهنة المحاسبة بعيداً عن هذه المشكلة حيث ظهرت لدى المحاسبين مشكلتان رئيسيتان وهما فرق العملات الناتج عن المعاملات بالعملة الأجنبية والفرق عند تحويل العملات بين الشركة الأم وفروعها في البلدان المختلفة.

وقد تناول المعيار الدولي رقم (21) هذا البند إنقاذ المجلس بتعديل المعيار وكان هدفه الرئيس من التعديل تقديم نصائح إضافية عن طريقة التحويل وتحديد العملات الوظيفية وعملات العرض وقام المعيار باستبدال مفهوم (عملة الإبلاغ) بالمفهومين التاليين:

-العملة الوظيفية :-وهي العملة التي بني عليها توظيف الموارد الاقتصادية للشركة أو العملة التي يتم من خلالها توليد وصرف النقدية وغالباً ما تكون عملة الدولة التي تقع فيها الشركة .

-عملة العرض: وهي العملة التي يتم ترجمة العملة الوظيفية لها وعرض البيانات المالية فيها.

ومثال على ذلك شركة أردنية قابضة لشركة تابعة تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية تسجل الشركة التابعة عملياتها بالدولار الأمريكي (العملة الوظيفية) في هذه الحالة يجب ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة من الدولار الأمريكي إلى الدينار الأردني (عملة العرض) عن طريق سعر التبادل وسعر التبادل هو "السعر الذي يمكن بناء عليه تحويل عدد معين من العملة المحلية إلى عملة أجنبية أو العكس".

و من الجدير بالذكر أن المنشأة لا تمتلك حرية اختيار العملة الوظيفية في حين يمكن أن تختار عملة العرض، إذ من الممكن أن تكون لها معاملات بعملات أجنبية متعددة أو أن يكون لها عمليات أجنبية متعددة ومن أجل أن تشمل البيانات المالية المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية فإنه لدى

إعداد البيانات المالية الموحدة يجب التعبير عن جميع النشاطات الاقتصادية الحاصلة فعلاً بعملة الشركة معدة التقارير علماً بأن تلك الفروقات الناشئة من ترجمة العملات كانت في الوقت الماضي تظهر في قائمة المركز المالي تحت بند حقوق الملكية وذلك بعد أن أصبحت حالياً بنداً من بنود الدخل الشامل الأخرى التي تتضمنها قائمة الدخل الشامل.

ومن الجدير بالذكر أنه عند تغيير العملة الوظيفية المستخدمة يجب أن تكون معلنة مع الإفصاح عن العملة المستخدمة والأسباب التي أدت إلى التغيير ويجب أيضاً الإفصاح عن السياسات المستخدمة في ترجمة العملات. (الراعي، 2004، ص 685).

د - الأرباح والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن معظم الشركات بما فيها الشركات المساهمة العامة تقوم بعملية استثمار أموالها الفائضة ويعود السبب وراء ذلك إستغلال تلك الأموال لفترات محددة من أجل تحقيق عائد إضافي مناسب ومن أجل توفير السيولة في الوقت المحدد عندما يحين موعد سداد التزام معين أو من أجل بناء علاقات مع شركات أخرى لتقوية مركزها المالي أو الاندماج معها ولكن قد ينتج عن ذلك الإستثمار بعض المكاسب والخسائر غير المتوقعة نتيجة لإنخفاض أو إرتفاع قيمة ذلك الإستثمار.

وعند إعداد القوائم المالية للشركة المستثمرة يجب أن تقوم بإعادة تقييم لتلك الأصول حسب القيمة العادلة لمعرفة قيمة الإستثمار في الوقت الحالي لكي يتم عرضها في قائمة الدخل الشامل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى حتى لا يحصل أي تلاعب من قبل الإدارة وإعطاء المستثمرين حقهم في

الإطلاع على قيمة إستثماراتهم حتى لا يصبح هنالك تضليل كما حدث في إحدى شركات العدسات اللاصقة عندما صرحت عن دخل من عمليات التشغيل المستمرة قبل الضرائب قدره 18.6 مليون لكن الفحص الدقيق لهذا الرقم أوضح أن هنالك 7.5 مليون دولار من الدخل هو في شكل مكاسب من بيع أوراق مالية في أحد الفروع لم يظهر ضمن قائمة الدخل وفقاً للعرض الذي كان ينص عليه المعيار الدولي رقم (1) قبل التعديل و إنما كان قد ظهر ضمن حقوق الملكية وكان له أثر كبير على قرارات المستثمرين في تلك الشركة.

لذلك قرر المجلس تعديل هذا البند ليصبح كما يلي:

"إن الإستثمار في الأوراق المالية يتم إظهارها بالقيمة العادلة وإن كانت المكاسب أو الخسائر غير المتحققة تعود إلى تغيرات في القيمة العادلة لتلك الإستثمارات يجب تسجيلها في حساب المكاسب أو الخسائر غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر" (الكسار, 2009, ص55).

هـ - المكاسب والخسائر التي تنشأ من ادوات التحوط.

تقوم الشركات أحياناً بالتحوط من أجل تجنب الخسارة المالية المتوقعة من التعامل في بعض الادوات المالية فتقوم بإستخدام عدة طرق لتجنب تلك الخسارة منها بيع وشراء العقود الآجلة لنقل الخسارة المتوقعة إلى طرف آخر من خلال حيازة الأدوات المالية .

ويمكن تبسيط شرح التحوط كما يلي فمثلاً عندما يقوم المزارع ببيع المحصول للتاجر اي بموجب عقد مستقبلي مسبقاً قبل الإنتهاء من حصاد المحصول لتوقعه بإنخفاض أسعاره لاحقاً وبذلك فإنه يتحوط من الخسارة من وجهة نظر المزارع بينما يرى التاجر الذي قام بشراء المحصول قبل أوانه أن أسعار المحصول سوف ترتفع أملاً بتحقيق مكسب من شراءه في الوقت الحالي لبيعه عند حصاد المحصول

وعلى هذا النمط تقوم الشركات الكبرى بالتحوط سواء في مجالات المتاجرة بالسلع او المتاجرة بالعملات.

وتستخدم الأدوات المالية لذلك وتكون المبالغ هائلة في بعض الأحيان , وتؤثر بشكل كبير على أرباح الشركة ويمكن تعريف الأدوات المالية بأنه هو "عقد يمنح حق التملك لأصل مالي لمنشأة معينة أو أداة حقوق ملكية أو التزام مالي لمنشأة معينة"(الجعارات, 2007, ص270)

ولكن تنشأ هنالك أرباح أو خسائر نتيجة التحوط وهذه الأرباح أو الخسائر لم تكن تظهر سابقاً في قائمة الدخل ولكن حسب التعديل الحديث في المعايير أصبحت تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

و-الإلتزامات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة,اي مبلغ التغيير في القيمة العادلة المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان.

تواجه الشركات وبالأخص المالية منها العديد من التحديات في الإلتزام بالائتمان من قبل العملاء وتنتج عنه أيضاً مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر التسوية ومخاطر الائتمان.

ويمكن منح الائتمان مباشرة للعملاء أو عن طريق إتمادات, وينشأ عن منح ذلك الائتمان تلك المخاطر,وفيما قبل ذلك كان الربح والخسارة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للائتمان تظهر في قائمة حقوق الملكية لكن ولما لذلك البند من اهمية يتوجب إظهاره في قائمة الدخل الشامل بشكل واضح. (Elliott,2004,p189).

2-4 طرق عرض قائمة الدخل الشامل:

أعطت معايير المحاسبة الدولية الحرية للشركات بإختيار طريقة العرض التي تراها مناسبة لها عند إعداد قائمة الدخل الشامل ولكنها في نفس الوقت فرضت على الشركات التي تقوم بتغيير طريقة العرض الإفصاح عن ذلك التغيير في الإيضاحات المرفقة بقوائمها المالية لأن التغيير في طريقة العرض يعتبر تغييراً في السياسات المحاسبية. (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015، المعيار الدولي رقم 1، فقرة 90، ص 761).

وهناك طريقتان لعرض بنود الدخل الشامل الأخرى والمنشأة لديها حرية إختيار طريقة العرض التي تراها مناسبة والطريقتان هما:

1- إما في بيان دخل شامل واحد وفي هذه الحالة يعرض بيان الدخل الشامل جميع بنود الإيراد والمصروفات المعترف بها وذلك وفقاً للنموذج الذي سبق عرضه في جدول رقم (1-2) على الصفحة رقم: 17.

2- أو في بيانين : بيان يعرض مكونات الربح أو الخسارة (بيان الدخل المنفصل) بجانب بيان ثانٍ يبدأ أولاً بالربح أو الخسارة ليعرض بعده مكونات الدخل الشامل الآخر للنموذج الذي سبق عرضه في جدول رقم (1-3) على الصفحة رقم 18.

ومع أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أعطى للشركات المساهمة الخيار في إختيار طريقة العرض إلا أنه أعطى الأفضلية لطريقة البيانين وجعل البيان الواحد كطريقة بديلة.

كما أوجب على الشركة أن تفصح عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبطة بكل مكون للدخل الشامل الآخر

إما في بيان الدخل الشامل أو يمكن للمنشأة عرض مكونات بيان الدخل الشامل الأخرى كما يلي:

أ- بالقيمة الصافية مطروحاً منها الآثار الضريبية ذات العلاقة.

ب - أو بقيمتها الإجمالية قبل الآثار الضريبية ذات العلاقة ثم دمجها في قيمة واحدة مطروحاً منها

المبلغ التراكمي للآثار الضريبية المتعلقة بهافي ذلك البند.

ومما سبق نلاحظ أن المعايير أيضاً أعطت الحرية للمنشأة بإختيار طرق عرض مبلغ الضريبة المتعلق

بنود الدخل الشامل الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه يجب على الشركة أن تعرض بنود الدخل الشامل الأخرى ، للفترة المالية

متضمنة حصة المنشأة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة ، والمشاريع الخاضعة للسيطرة

المشتركة ، التي يتم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية . (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015، المعيار الدولي رقم 1، فقرة 90، ص 761).

وبقصد الوقوف على النمط المطبق في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعرض بنود قائمة الدخل

الشامل، أجرى الباحث دراسة مسحية للشركات المشمولة في عينة الدراسة وعددها (62) شركة وذلك

من خلال بياناتها المالية المنشورة في 2015/12/31 وكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول (1-2)

نمط العرض المطبق في الشركات المساهمة العامة الأردنية المشمولة في عينة الدراسة لقائمة

الدخل الشامل

القطاع	عدد الشركات	بيان واحد	البيانين	القيمة التراكمية للبنود السالبة	القيمة التراكمية للبنود موجبة	القيمة التراكمية للبنود الصفر
القطاع المالي	28	9	19	14	10	4
القطاع الخدمي	15	7	8	4	6	5
القطاع الصناعي	19	9	10	5	5	9
المجموع	62	25	37	23	21	18
%	%100	%40	%60	%37	%34	29%

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

1- أن غالبية الشركات المساهمة العامة الأردنية ونسبته 60% تطبق نمط البيانين, 40% البيان

الواحد.

2- كما أن القيمة التراكمية لبنود الدخل الشامل الأخرى في الغالب منها وبنسبه 37%

سالبة. 34% موجبة كما أن جزءاً منها أي ما يعادل 29% لا يشمل على تلك البنود أي أن القيمة التراكمية لها صفراً.

من جانب آخر أجرى الباحث مسحاً للتعرف على أي البنود الأكثر تكراراً منها فحل في المرتبة الأولى بند الأرباح و الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الإستثمارات بالقيمة العادلة تلاه في ذلك بند ترجمة المكاسب و الخسائر الناتجة عن ترجمة العملة الأجنبية، ثم بند التغيير الناتج عن إعادة تقييم الأصول. كما كشفت الدراسة عن أن شركة الفوسفات فقط هي الوحيدة التي عرضت بند المكاسب والخسائر الإكتوارية.

2-5 مفهوم الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على ربحية الشركات:

لأغراض هذه الدراسة ، يقصد بالأثر النسبي لهذه البنود على ربحية الشركات مدى الأثر الذي تتركه هذه البنود على ربحية الشركة ممثلة بالربح أو الخسائر الإعتيادية أي بتمثيل هذا الأثر في شكل نسبة مئوية للقيمة التراكمية لهذه البنود منسوبة إلى القيمة الإجمالية للربح أو الخسارة الدخل الإعتيادي التي تحققها الشركة من نشاطها الإعتيادي.

لكن هنا ولأغراض التحليل الإحصائي لا بد من وجود نسبة مرجعية (Benchmark percentage)

لتقييم هذا الأثر النسبي، أي للوقوف على ما إذا كان هذا الأثر هاماً نسبياً أم لا.

لذا رأى الباحث ،إعتماد النسبة المئوية الممثلة لمتوسط مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى في مجتمع

الدراسة أي جميع الشركات المدرجة في سوق عمان المالي على مدار الفترات المالية مجال

الدراسة.(2012,2013,2014,2015) مقسوماً على متوسط مجموع الدخل الإعتيادي لتلك الشركات

المحققة على مدار تلك السنوات. و يمكن تمثيل هذه النسبة بالمعادلة التالية :

المعادلة الأولى:

مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى في مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة العامة في الأردن للسنوات الأربع. =

مجموع الدخل الإعتيادي(الأرباح و الخسائر) في جميع تلك الشركات للسنوات الأربع.

ثم استخدم المعادلة نفسها ولكن بالنسبة لكل قطاع على حده بالنسبة للشركات المشمولة في عينة الدراسة فقط.أي بالنسبة للقطاعات التالية (المالي,الخدمي,الصناعي) والتي تمثلها المعادلة التالية:

المعادلة الثانية:

مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى لكل قطاع على حدة للسنوات الأربع(****) =

مجموع الدخل الإعتيادي لكل قطاع على حدة للسنوات الأربع (***)

2-5-1 تحديد النسب المئوية المرجعية الممثلة للأثر النسبي.

وبناء لما تقدم وإشتقاق النسب المالية المطلوبة أعلاه إستخلص الباحث البيانات المالية اللازمة لإشتقاق المعادلة الأولى للقطاعات الثلاثة ولكن على مستوى (المجتمع) أي جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية , ثم بعد ذلك ثم إشتقاقها ولكن على مستوى عينة الدراسة ولكل قطاع على حدة ويمكن تحديد هذه النسبة من خلال الأرقام الواردة في الجداول التالية:

جدول(2-2)

الدخل الإعتيادي لجميع الشركات المساهمة العامة الأردنية(مجتمع الدراسة)

المجموع	2015	2014	2013	2012	القطاع
2290969966	444706577	549624530	732460911	564177948	المالي
564308127	171307951	128685506	83712916	180601754	الصناعي
868385302	208346851	160973465	162349050	336715936	الخدمي
3723663395	824361379	839283501	978522877	1081495638	الإجمالي

جدول (2-3)

بنود الدخل الشامل الأخرى لجميع الشركات (مجتمع الدراسة)

المجموع	2015	2014	2013	2012	القطاع
338955925	152821413	135675929	25244771	25213812	المالي
39741365	14050660	3615813	17710744	4364148	الصناعي
34635541	6475266	23059566	3063570	2037139	الخدمي
413332831	173347339	162351308	46019085	31615099	الإجمالي

جدول (2-4)

الدخل الشامل لجميع الشركات المساهمة العامة الأردنية (مجتمع الدراسة)

المجموع	2015	2014	2013	2012	القطاع
64767338250	597527990	685300459	757705682	589391760	المالي
14749970800	171,307,951	132301319	101423660	184965902	الصناعي
22413639430	208,346,851	184033031	165412620	338753075	الخدمي
4,077,237,939	977,182,792	1,001,634,809	1,024,541,962	1,113,110,737	الإجمالي

بناء لما تقدم وإعتماداً على الأرقام الموضحة في الجدولين السابقين تحدد النسبة المئوية المرجعية للأثر النسبي من خلال المعادلة التالية:

$$\%11.1 = \underline{413332831}$$

3723663395

وبنفس الأسلوب يمكن تحديد قيمة الأثر النسبي لكل من القطاعات الثلاثة للشركات المشمولة في عينة الدراسة على النحو التالي:

$$\text{للقطاع المالي} = \underline{338955925} = 14\%$$

2290969966

$$\text{للقطاع الصناعي} = \underline{39741365} = 7\%$$

564308127

$$\text{للقطاع الخدمي} = \underline{34635541} = 3\%$$

868385302

ثانياً: الدراسات السابقة.

و بالرجوع الى الدراسات السابقة التي تخص بنود الدخل الشامل وجد الباحث انه على المستوى المحلي لا توجد دراسات و على المستوى العربي توجد دراستان فقط و على الباقي اجنبي وهي كما يلي:

- دراسة: يونس, (2011) بعنوان:

(إطار مقترح لقياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على قرارات المستثمرين).

كان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل على قرار المستثمرين ،مع التركيز على تحديد أهم العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية بهدف ترشيد قرارات الإستثماركانت النتائج كما يلي:

- وجود علاقة إرتباط طردية وقوية بين الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل وقرارات المستثمرين
- وجود علاقة إرتباط طردية وقوية بين معلومات الدخل الشامل وأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية.

- توصلت الباحثة من خلال الإختبارات الإحصائية إلى أفضل النماذج التي تحدد بأنها من أهم المتغيرات التي تؤثر علي القيمة السوقية للسهم.

- دراسة: (Kabir, and Fawzi, 2011) بعنوان:

- **Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence.**

والهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في خصائص صافي الدخل والدخل الشامل للشركات المدرجة في نيوزيلندا والتحقق من أربع خصائص في الشركات التي سوف يتم فحصها وهي: الثبات، التباين، القدرة التنبؤية، وأهمية قيمة لبند الدخل الشامل وما إذا كانت الشركات المدرجة في نيوزيلندا في عام 2011 تعمل بموجب شرط الكشف الجديد عن بند الدخل الشامل الأخرى في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) مع عينة من 86 شركة لاختبار استمرار، وتقلب، والقدرة على التنبؤ، وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل أكثر احتمالا في تفسير عائد الأسهم المعاصرة أفضل من صافي الدخل ولا يوجد فرق كبير في التباين، أما القدرة التنبؤية فإن الدخل الشامل لديه القدرة الإضافية للتنبؤ أكثر من الدخل الإعتيادي، على الرغم من أن القدرة الإضافية لبند الدخل الشامل الأخرى لا تزال للتنبؤ ليست ذات دلالة إحصائية ولكن الآثار العملية لبند الدخل الشامل الأخرى ستكون محل إهتمام محلي الأوراق المالية والمستخدمين الآخرين في تقدير قيمة الشركات وأداء الإدارة .

- دراسة: حسب الله, (2012) بعنوان:

(مفهوم الدخل الشامل وانعكاساته على القيمة السوقية للشركات).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الدخل الشامل ومدى فائدته بالنسبة للمستخدمين ، كما هدف إلى توضيح العلاقة بين مفهوم الدخل الشامل والقيمة السوقية للشركات العراقية وتوصل الباحث إلى عدد من الإستنتاجات والتي من أهمها :

أ- توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة ومن ضمنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) " عرض القوائم المالية " الذي أصبح يركز على قائمة الدخل الشامل بدلاً من قائمة الدخل التقليدية.

ب- لم يحدد أيمن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) شكل قائمة الدخل الشامل فيمكن أن تعرض إما في ملحق خاص بقائمة الدخل، أو في قائمة دخل أخرى تلحق بالقائمة الرئيسية (قائمة دخل ثانوية).

ج- ليس من الضروري أن تحتوي مكونات الدخل الشامل الآخر جميعها في شركة معينة ، وإنما قد يوجد بند واحد أو أكثر من هذه البنود.

- دراسة: Wang, and Rong, (2012) بعنوان:

- Impact of other comprehensive income disclosure on earnings management.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق عما إذا كان الكشف عن بنود الدخل الشامل الأخرى حسنة لإيراداتها علنية وأنه فعلياً يتم الإفصاح بشفافية عن تلك البنود في الشركات المدرجة في سوق شنغهاي المالي وتم اختيار 391 عينة صالحة من أكثر من 860 المدرجة في سوق شنغهاي A سهم باستثناء عائدات التمويل والتأمين، والعينات التي بنود الدخل الشامل الآخر فيها صفر وتم مقارنة أداء الشركات بعد حذف بنود الدخل الشامل الأخرى وتبين أن تلك البنود تؤثر بشكل ملحوظ على إدارة الأرباح

وأنا لإفصاح عن الدخل الشامل يقوم بجعل الجمهور أفضل في فهم أداء الشركة وكانت النتائج النهائية هي أن بنود الدخل الشامل الآخر تلعب دوراً مهماً في تحديد الدخل الشامل ويؤثر ذلك بشكل كبير على إدارة الأرباح ولذلك، فإن الكشف عن بنود الدخل الشامل الآخر وعرضها في المكان المناسب يحسن من الشفافية في المعلومات المحاسبية من أجل تحسين الأرباح والجودة للخدمة.

- دراسة: (2012) Praline and Bratka بعنوان:

-An analysis of comprehensive income as a measure of company financial performance.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واستكشاف العلاقة بين الدخل الشامل والأداء المالي للشركات الأمريكية وقد أدى تطوير مفهوم شامل لقياس الدخل إلى ظهور نظرية الدخل الشامل، والتي تلعب دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين. وقد اعتمد هذا المفهوم أولاً على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وقد أعدت من قبل العديد من الدراسات التي كان هدفها بشكل عام دعم الكشف عن الدخل الشامل لأن هذه المعلومات الإضافية مهمة لصنع القرار. ومع ذلك، فقد يرى عدد قليل من المستثمرين أنه ينبغي تقديم هذا الكشف في بيان منفصل. بسبب عدم وجود دليل بأن مكونات الدخل الشامل هي معلومات مفيدة وقيمة و ذات صلة باتخاذ قرار لذلك فإن التنبؤ بالأداء المالي للشركة لا يزال مسألة محل اهتمام، حيث أن نتائج الدراسات التجريبية هي مؤشر أفضل للقيمة السوقية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية وصافي الدخل. إلا أن بعض المستثمرين يرون أن صافي الدخل الشامل له قيمة إضافية بالمقارنة مع الدخل الإعتيادي، ويمكن أن تعزى هذه التناقضات جزئياً إلى تنوع الإطار المحاسبي التنظيمي في البلدان التي تجري فيها الدراسات.

دراسة: (Clendon, 2013) : بعنوان

– Concepts of profit or loss and other comprehensive income.

هدفت هذه الدراسة الى شرح القواعد الإحلالية ومناقشة المفاهيم حول المكان الذي يجب فيه الاعتراف ببنود الدخل الشامل الأخرى في بيان الدخل الشامل أي متى يجب إدراجها في الدخل العادي (الأرباح و الخسائر) الأرباح أو الخسائر ومتى لا يتم إدراجها في سوق سنغافورة المالي .وعلاوة على ذلك، فإنه يستكشف النقاش حول ما إذا كان من المناسب الاعتراف ببنود الدخل الشامل الأخرى على الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يحدد بعد النهج الذي سيتم اعتماده، فإن رئيس مجلس الإدارة هانس هوجيرفورست قد سجل ما يلي: "من الأهمية بمكان أن يتضمن مؤشر الدخل الشامل جميع المعلومات التي يمكن أن تكون ذات صلة بالمستثمرين، ويجب أن يكون مجلس معايير المحاسبة الدولية منضبطاً جداً في استخدام الدخل الشامل لأن عدم الاعتراف ببنود الدخل الشامل الأخرى من السهل جداً أن يقوض مصداقية صافي الآخر.

– دراسة: (Patrizia, and Ameliob, 2014) بعنوان:

- The impact of comprehensive income on the financial ratios in a period of crises.

وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الفروق في خيارات أداء التقارير بين الدخل الشامل وصافي الربح في فترة الأزمات المالية. في الجزء الأول تقدم هذه الدراسة تقريراً عن اختيار الشركات في بيانها من الدخل الشامل فيما يتعلق بخيارات معيار المحاسبة الدولي (1). في الجزء الثاني حسابات العائد على حقوق الملكية (REO) ويتم عرض العائد الشامل على حقوق المساهمين والعائد على السهم وتتم مقارنة بعض

البيانات مع البيانات للشركة الإيطالية ويتم تطبيق الطريقة الإحصائية لغرض هذا البحث وخلص البحث إلى نتيجة مفادها:

وفقا للتحليل الذي أجري، كانت النتائج التي تم الحصول عليها هي أنغالبية الشركات في إيطاليا إختارت نهج البيانين في عرض القوائم المالية وكانت النسبة المئوية للشركات التي إختارت نهج البيانين 92% مقارنة مع 8% من الشركات التي اتخذت النهج المعاكس على مر السنوات (2010-2012)، وتشير نتائج البحث إلى أن الدخل الشامل يزيد من معلومات تقييمها وبالتالي فمن المفيد لحساب ذلك لأن الدخل الشامل يتضمن الأرباح والخسائر غير المحققة التي تتجاوز أحيانا ربح بيان الدخل و تزداد أهمية الدخل الشامل كمؤشر أدق على أداء الشركات.

دراسة: (2015), Luigi and Carlote بعنوان:

- Comprehensive income and financial performance ratios: which potential effects on roe and on firm's performance evaluation?

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التأثير المحتمل للمكاسب والخسائر غير المحققة على نسبة أداء المنشآت، وبالتالي على عملية اتخاذ القرارات للمستثمرين، وذلك من خلال التحقق في آثارها على الشركات المدرجة في إيطاليا و إن الإصدار الجديد من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (الذي يطلق عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية فيسبتمبر 2007 الذي يقدم التقارير الإلزامية لبنود الدخل الشامل الأخرى للشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي .وأظهرت النتائج أن الاعتماد لأول مرة للدخلاشامل لا يؤثر تأثيرا كبيرا علأداء الشركات المدرجة في القائمة الإيطالية

ية، علما رغمنا لانتشار الظاهر غير ذي الصلة الموجود بين صافي الدخل وقيمة الدخل الشامل.

دراسة: (Kveine, et.al, 2015): بعنوان

- The effects of comprehensive income on investors' judgments: An investigation of one-statement vs. two-statement presentation formats.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم تأثيرات أشكال العرض المختلفة على أحكام المستثمرين الأمريكيين المحترفين كما يتطلب كل من المعايير الدولية للتقارير المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة التي تتطلب أن تعرض المنشأة بنود صافي الدخل والدخل الشامل الآخر إما في بيان متصل أو في بيانين منفصلين ولكن هناك فهم محدود حول آثارها التفاضلية على التقييم من أداء الشركة حيث تولى أربعة وتسعون طالب دراسات عليا في جامعة (دي بول) التي يقع مقرها الرئيسي في مدينة إلينوي بولاية شيكاغو الأمريكية دور المستثمر وشاركوا في هذه الدراسة. وتشير نتائج التجربة إلى أن المستثمرين هم أكثر إهتماماً بإدراج معلومات بنود الدخل الشامل الأخرى المعروضة في بيان واحد بدلاً من بيانين. ويدركون بأن بنود الدخل الشامل تكون أكثر أهمية نسبياً في صيغة بيان واحد أكثر من صيغة بيانين، خاصة عندما تعاني المنشأة من خسارة اقتصادية.

- دراسة Steve and Donel (2016): بعنوان:

-(Is other comprehensive income reported in the income statement more value relevant? the role of financial statement presentation).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ما إذا كانت البنود الأخرى للدخل الشامل الأخبار ذات قيمة أكبر عندما يتم الإبلاغ عنها في موقع أكثر وضوحاً وشفافية في البيانات المالية وكيف تؤثر الحالة الاقتصادية على أهمية قيمة تلك البنود المبلغ عنها في مواقع مختلفة سواء تأثرت قيمة الدخل الشامل الآخر بتطبيق تحديث المعيار المحاسبي الذي يتطلب الإبلاغ عن الدخل الشامل الآخر إما في بيان الدخل المجمع أو بيان منفصل للدخل الشامل ، ويحظر الإبلاغ عن بنود الدخل الشامل الآخر فقط في بيان التغيرات في حقوق المساهمين ونجد أن أهمية قيمة بنود الدخل الشامل الأخرى تنخفض للشركات التي لمتغير موقع الإبلاغ من قائمة التغير في حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الشامل بمعنى آخر أن قيمة بنود الدخل الشامل أصبحت ذات أهمية أكبر للشركات التي قامت بتغيير موقع عرض تلك البنود نظراً لتنفيذ المعيار مقارنة مع الشركات التي لم تقم بتغيير موقع بنود الدخل الشامل الأخرى.

2-6 ما يميز الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات العربية النادرة التي تناولت موضوع بنود الدخل الشامل الأخرى، كما أنها حسب علم الباحث ربما تكون الأولى محلياً التي عالجت الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على الدخل الإعتيادي (الربح أو الخسارة) وصولاً إلى الربح الشامل .

ومن جانب آخر تتميز أيضاً من كونها دراسة إختبارية قامت على بيانات فعلية حديثة استخلصت من القوائم المالية المنشورة والمدرجة في الموقع الإلكتروني لبورصة عمان للأوراق المالية على مدار السنوات الأربع 2015-2014-2013-2012 شاملة القطاعات الاقتصادية الثلاثة (المالي، الخدمي، والصناعي).

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

3-1 منهج الدراسة.

الدراسة من النوع الإختباري Empirical study تقوم على بيانات فعلية مستخلصة من القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

3-2مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة population من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية من القطاعات الإقتصادية الرئيسة الثلاث (المالي، والخدمي، والصناعي) التي يتم تداول أسهمها في سوق عمان المالي على مدار الأعوام (2012-2015).

3-3:عينة الدراسة:

وبالرجوع إلى البيانات التاريخية المنشورة في سوق عمان المالي وجد الباحث أن الشركات المدرجة في تاريخ 31/12/2015 كان عددها 247 شركة موزعة على القطاعات الثلاث كما في الجدول اللاحق أما العينة sample فهي من النوع العشوائي الطبقي التناسبي إذ تم إختبار مفرداتها وعددها (62) شركة بطريقة عشوائية وعلى اساس طبقي من القطاعات الثلاث، حسب الأرقام الموضحة في الجدول التالي:

جدول (1-3) نسبة القطاعات من مجتمع الدراسة

القطاع	عدد الشركات ضمن المجتمع (مجتمع الدراسة)	نسبة % من المجتمع	عدد الشركات ضمن عينة الدراسة	نسبة % من العينة
القطاع المالي	113	%46	28	%45
القطاع الخدمي	61	%25	15	%24
القطاع الصناعي	73	%30	19	%31
المجموع	247	%100	62	%100

3-4: متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة وفقاً لمدى تم جمعه من بيانات عبارة عن أن المتغير المستقل الأثر النسبي لبنود

الدخل الشامل على مستوى القطاعات في عينة الدراسة أما المتغير التابع الأثر النسبي لبنود الدخل

الشامل الأخرى على مستوى جميع الشركات.

3-5: إجراءات الدراسة

يعتمد هذا البحث على بيانات فعلية ، مستمدة من القوائم المالية للشركات ، التي تم سحبها عشوائيا سواء من المواقع الالكترونية الرسمية ، أو من موقع هيئة الأوراق المالية أو زيارة مقر الشركة نفسها للفترة المالية المحددة مسبقاً.

- مصادر ثانوية: قام الباحث بجمع البيانات اللازمة من عدة مصادر , تتكون من الكتب المتخصصة التي تناولت موضوع الدراسة, والمقالات ذات الصلة بالدراسة والمنشورة في مجلات علمية محكمة, والمواقع الإلكترونية.

3-6: التقييم الإحصائي:

تم تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها ، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل أساليب الإحصاء الوصفي كالوسط الحسابي, والنسب المئوية , والانحراف المعياري وذلك بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات مثل:

إختبار التوزيع الطبيعي, تحليل الإنحدار البسيط ، وكذلك إختيار تحليل التباين (ANOVA) ، والأساليب الإحصائية الأخرى التي تبرز الحاجة إلى إستخدامها بعد بدء تنفيذ الدراسة مثل, مصفوفة إرتباط بيرسون, وإختبار Levene, إختبار Scheffe.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(1-4) المقدمة

(2-4) الإحصاءات الوصفية للدراسات ومتغيراتها

(3-4) التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

(4-4) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

(5-4) اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(1-4) مقدمة

لقد تم إجراء مجموعة من اختبارات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة للخروج بالنتائج المناسبة، وقد تكون هذا الفصل من مجموعة من الأقسام تلخصت بأربعة رئيسية، حيث تناول القسم الأول منها التحقق من صلاحية بيانات الدراسة لاختبارات التحليل الإحصائي وخصص القسم الثاني للإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها بهدف وصف بيانات عينة الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المقاييس مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة، إضافة إلى مؤشر الالتواء ومؤشر التفرطح، وخصص القسم الثالث لتقييم العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة نفسها ثم فيما بين كل منها والمتغير التابع من خلال مصفوفة ارتباط بيرسون، وتناول الرابع اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء نموذج الانحدار البسيط وتحليل التباين الأحادي ثم من خلال اختباري levene و Scheffe لتحديد فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات ومناقشة النتائج.

(1-4) الإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها

جدول رقم (1-4) صافي الدخل الاعتيادي للشركات المشمولة في عينة الدراسة													
Minimum	Maximum	.Std Deviation	Mean	السنوات	القطاع المالي								
4584	133980000	25646526	8215923	2012									
1705	129633000	25194703	8674229	2013									
2807	44533367	9758026	4667531	2014									
3914	93395000	18520606	6881853	2015									
1705	133980000	20577579	7109883	مجموع السنوات	القطاع الخدمي								
499928	82967370	21098731	9337908	2012									
22452	50333386	13277057	7582567	2013									
257088	40436761	12604501	7252807	2014									
156027	31109045	9816714	7294151	2015									
22452	82967370	14449057	7866857	مجموع السنوات	القطاع الصناعي								
29801	5478289	1351385	1191559	2012									
96521	4623044	1368687	1617694	2013									
17345	20721000	4720896	2774493	2014									
45473	34350000	7798076	3383319	2015									
17345	34350000	4648788	2241766	مجموع السنوات	الإجمالي لمجموع سنوات عينة الدراسة								
1705	133980000	15856054	5801180										
Skewness = 0.568			Kurtosis = 2.769										
Financial sector Service sector Industrial sector <table><tr><th>Sector</th><th>Percentage</th></tr><tr><td>Financial sector</td><td>55.16%</td></tr><tr><td>Service sector</td><td>34.25%</td></tr><tr><td>Industrial sector</td><td>10.59%</td></tr></table>						Sector	Percentage	Financial sector	55.16%	Service sector	34.25%	Industrial sector	10.59%
Sector	Percentage												
Financial sector	55.16%												
Service sector	34.25%												
Industrial sector	10.59%												

الشكل (1-4) مساهمة القطاعات من اجمالي الربح الاعتيادي لعينة الدراسة

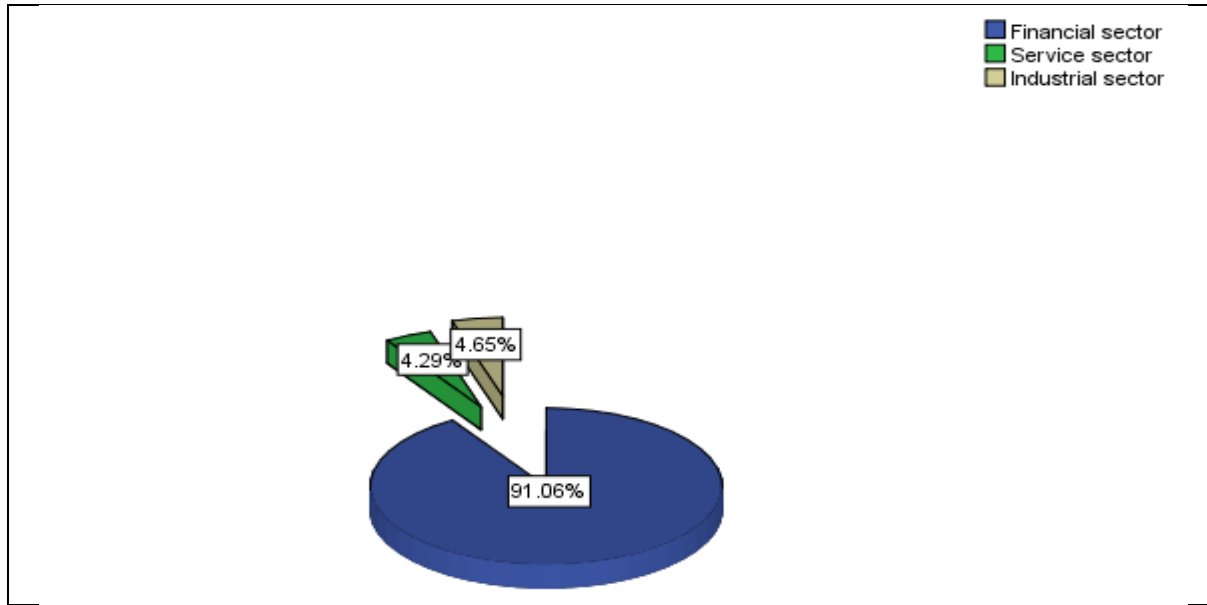
يعرض الجدول رقم (1-4) التحليل الوصفي لصافي الدخل الاعتيادي لشركات عينة الدراسة للقطاعات الثلاث المكونة لسوق عمان المالي وهي القطاع المالي والخدمي والصناعي من سنة 2012 وحتى 2015، وبالتدقيق بنتائج القطاع المالي أن أعلى صافي دخل اعتيادي قد بلغ (133980000) وذلك الاجمالي لمجموع السنوات في حين كان أدنى صافي دخل اعتيادي (1705) وذلك الاجمالي لمجموع السنوات، وقد بلغ الوسط الحسابي للقطاع المالي (7109883)، أما في القطاع الخدمي فقد كانت أعلى قيمة لصافي الدخل الاعتيادي في عام (2012) وبلغت قيمتها (82967370) في حين كانت أدنى قيمة في عام 2013 وبلغت قيمتها (22452) وقد بلغ الوسط الحسابي للقطاع الخدمي لجميع السنوات (7866857)، وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فقد كان أعلى صافي دخل اعتيادي فيه (34350000) في السنوات، في حين كانت أدنى قيمة (17345) في سنة 2014، كما يلاحظ من الجدول أن الوسط الحسابي لصافي الدخل الاعتيادي لجميع الشركات المساهمة لإجمالي السنوات قد بلغ (5801180).

وبالتدقيق في الرسم البياني في الجدول أعلاه يلاحظ أن القطاع المالي قد حصل على أعلى مساهمة من إجمالي الربح الاعتيادي حيث بلغت مساهمته 55.16% من المساهمة الإجمالية في جميع القطاعات، ثم تبعه قطاع الخدمات حيث بلغت مساهمته 34.25% من مساهمة إجمالي الشركات في جميع القطاعات، ثم تبعه قطاع الصناعة حيث بلغت مساهمته 10.59% من مساهمة إجمالي الشركات في جميع القطاعات.

وبالنظر إلى مؤشري التفرطح (Kurtosis) والالتواء (Skewness) واللذين يقومان بقياس مدى ملائمة البيانات لشروط التوزيع الطبيعي، وحسب رأي (Field, 2013) فإن المدى المناسب للتفرطح

هو عندما تقع قيمته بين (-3) و (3) بينما المدى المناسب للالتواء هو (-1) و (1+)، وحسب إلى الجدول يتبين أن قيم كل منهما تقع في المدى الملائم، الأمر الذي يشير إلى ملائمة بيانات هذا المتغيرات لشرط التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4-2) بنود الدخل الشامل للشركات المشمولة في عينة الدراسة				
Minimum	Maximum	Deviation .Std	Mean	السنوات
0	106123000	19998042.33	4110060.96	2012
0	65854000	12411382.23	2533863.43	2013
0	114029000	21515011.80	4257772.43	2014
0	123707000	23748245.35	5182007.67	2015
0	123707000	19590993	4010465	مجموع السنوات
0	503643	174703.94	161660.00	2012
0	9922333	2534024.88	886376.21	2013
0	1687107	439805.43	243031.71	2014
0	583285	208942.63	171553.14	2015
0	9922333	1291159	344179	مجموع السنوات
0	3291000	999623.36	510457.89	2012
0	2241897	520345.90	189748.84	2013
0	1924694	548198.16	239557.95	2014
0	3473075	888346.28	354548.63	2015
0	3473075	1291159	344179	مجموع السنوات
0	123707000	13249859	1985443	الإجمالي لمجموع سنوات عينة الدراسة
Skewness = 0.103			Kurtosis = 1.074	



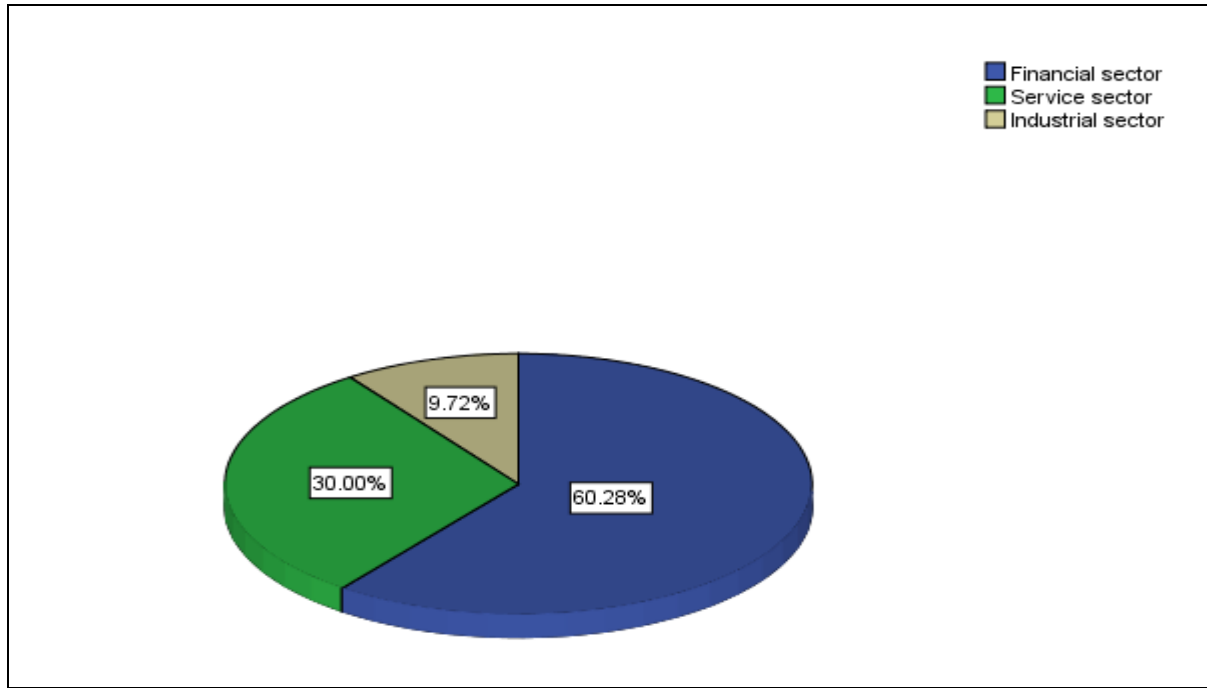
الشكل (2-4) مساهمة القطاعات من اجمالي بنود الدخل الشامل لعينة الدراسة

يعرض الجدول رقم (2-4) التحليل الوصفي لبنود الدخل الشامل لشركات عينة الدراسة للقطاعات الثلاث المكونة لسوق عمان المالي وهي القطاع المالي والخدمي والصناعي من سنة 2012 وحتى 2015، وبالتدقيق بنتائج القطاع المالي نجد أن أعلى قيمة لبنود الدخل الشامل قد بلغت (123707000) وذلك لمجموع السنوات في حين كانت أدنى قيمة لبنود الدخل الشامل (0)، وقد بلغ الوسط الحسابي للقطاع المالي (4010465)، أما في القطاع الخدمي فقد كانت أعلى قيمة لبنود الدخل الشامل في عام (2013) وبلغت قيمتها (9922333) في حين كانت أدنى قيمة (0) وقد بلغ الوسط الحسابي للقطاع الخدمي (344179)، وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فقد كانت أعلى قيمة لبنود الدخل الشامل (3473075) في سنة 2015، في حين كانت أدنى قيمة (0)، كما يلاحظ من الجدول أن الوسط الحسابي لبنود الدخل الشامل لجميع الشركات المساهمة لإجمالي السنوات قد بلغ (1985443).

وبالتدقيق في الرسم البياني في الجدول أدناه يلاحظ أن القطاع المالي قد حصل على أعلى مساهمة من إجمالي بنود الدخل الشامل حيث بلغت مساهمته 91.06% من مساهمة إجمالي في جميع القطاعات، ثم تبعه قطاع الصناعة حيث بلغت مساهمته 4.65% من مساهمة إجمالي الشركات في جميع القطاعات، ثم تبعه قطاع الخدمات حيث بلغت مساهمته 4.29% من مساهمة إجمالي الشركات في جميع القطاعات.

وبالنظر إلى مؤشري التفرطح (Kurtosis) والالتواء (Skewness) واللذين يقومان بقياس مدى ملائمة البيانات لشروط التوزيع الطبيعي، يلاحظ بأن قيمة كل منهما تقع ضمن المدى الملائم لشروط التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (3-4): صافي الدخل الشامل للشركات المشمولة في عينة الدراسة					
القطاع	السنوات	Mean	.Std Deviation	Maximum	Minimum
القطاع المالي	2012	12282173.82	45230751.79	240103000	9397
	2013	11178545.04	37152576.39	195487000	2046
	2014	8195531.96	21125313.03	103815000	29101
	2015	5188134.61	9889171.34	32240991	4286
	مجموع السنوات	9211096	31199756	240103000	2046
القطاع الخدمي	2012	10087484.86	21110448.77	83200417	542632
	2013	8955130.14	14225705.47	51490517	88579
	2014	7972354.57	12990843.28	42123868	50611
	2015	7867095.36	9825777.75	31228355	83794
	مجموع السنوات	8186975	14746575	83200417	50611
القطاع الصناعي	2012	1264223.58	1354077.15	5478289	29901
	2013	1807442.42	1711376.64	6864941	96978
	2014	3014051.42	5031260.37	21671000	37631
	2015	3597064.26	7883806.46	34498000	45473
	مجموع السنوات	2420695	4796783	34498000	29901
الإجمالي لمجموع سنوات عينة الدراسة		6882395	22480622	240103000	2046
Kurtosis = 2.752			Skewness = 0.575		



الشكل (3-4) مساهمة القطاعات من اجمالي صافيا لدخل للشامل للعيينة الدراسة

يعرض الجدول رقم (3-4) التحليل الوصفي لصافي الدخل الشامل لشركات عينة الدراسة للقطاعات الثلاث المكونة لسوق عمان المالي وهي القطاع المالي والخدمي والصناعي من سنة 2012 وحتى 2015، وبالتدقيق بنتائج القطاع المالي نجد أن أعلى قيمة لصافي الدخل الشامل قد بلغت (240103000) حيث كانت في عام 2012 في حين كانت أدنى قيمة لصافي الدخل الشامل (2046) في عام 2013، وقد بلغ الوسط الحسابي للقطاع المالي (9211096)، أما في القطاع الخدمي فقد كانت أعلى قيمة لصافي الدخل الشامل في عام (2012) وبلغت قيمتها (83200417) في حين كانت أدنى قيمة (50611) وقد بلغ الوسط الحسابي للقطاع الخدمي (8186975)، وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فقد كانت أعلى قيمة لصافي الدخل الشامل (34498000) في سنة 2015، في حين كانت أدنى قيمة (29901) في عام 2012، كما يلاحظ من الجدول أن الوسط الحسابي لصافي الدخل الشامل لجميع الشركات المساهمة لإجمالي السنوات قد بلغ (6882395).

وبالتدقيق في الرسم البياني في الجدول أدناه يلاحظ أن القطاع المالي قد حصل على أعلى مساهمة من إجمالي صافي الدخل الشامل حيث بلغت مساهمته 60.28% من المساهمة الإجمالية في جميع القطاعات، ثم تبعه قطاع الخدمات حيث بلغت مساهمته 30.00% من مساهمة إجمالي الشركات في جميع القطاعات، ثم تبعه قطاع الصناعة حيث بلغت مساهمته 9.72% من مساهمة إجمالي الشركات في جميع القطاعات.

وبالنظر إلى مؤشري التفرطح (Kurtosis) والالتواء (Skewness) واللذين يقومان بقياس مدى ملائمة البيانات لشروط التوزيع الطبيعي، يلاحظ أن قيم كل منهما تقع في المدى الملائم، الأمر الذي يشير إلى ملائمة بيانات هذا المتغيرات لشروط التوزيع الطبيعي.

(3-4) التحقق من صلاحية بيانات الدراسة لاختبارات التحليل الإحصائي.

لمعرفة فيما إذا كانت بيانات الدراسة تمتلك الشروط الملائمة لإجراءات التحليل الإحصائي القائم على الاختبارات الإحصائية المعلمية "parametric"، كان لابد من إخضاعها لاختبار التوزيع الطبيعي للتحقق من مدى امتلاكها متطلبات إجراء تلك الاختبارات.

تتوفر الشروط المتعلقة بملائمة الدراسة لإجراءات التحليل الإحصائي من خلال اختبار توزيع بيانات الدراسة توزيعاً طبيعياً والتأكد من عدم الحاجة إلى اللجوء إلى اختبارات تحليل البيانات التي تحمل خاصية التوزيع غير الطبيعي من خلال الاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللا معلمية Non-parametric (parametricField, 2013) فإضافة إلى الاختبارات التي تم إجراؤها لاستخراج مؤشري الالتواء والتفلطح لمتغيرات الدراسة في قسم التحليل الوصفي الذي تم من خلالهما قياس مدى ملائمة البيانات

لشروط التوزيع الطبيعي تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد على تحقيق بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

وهكذا تم إخضاعها لاختبار Kolmogorov-Smirnov، فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة الاحتمال P-Value
بنودالدخلالشامللقطاع المالي	0.145
بنودالدخلالشامللقطاع الخدمي	0.075
بنودالدخلالشامللقطاع الصناعي	0.065
صافيدخلالشامل	0.096

يلخص الجدول رقم (4-4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (*Normal-Distribution*) لبيانات الدراسة وذلك بالاستعانة بتحليل *Kolmogorov-Smirnov*، وبالاعتماد على قاعدة القرار الآتية (Field, 2013):

يتحقق شرط التوزيع الطبيعي في متغيرات الدراسة عندما تكون قيمة الاحتمال ($P-Value > 0.05$) وفي حال عدم تحقق ذلك فإن ذلك يدل على عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً (Hayduk, 1987, p.47).

وحيث أن قيمة الاحتمال *P-Value* لجميع متغيرات الدراسة قد حصلت على نتيجة أكبر من 0.05 فإن ذلك يشير إلى تحقيق جميع المتغيرات لشروط التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يمكننا من الاعتماد على الاختبارات المعلمية *Parametric Tests* في تحليل فرضيات الدراسة واختبارها.

(4-4) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على مصفوفة ارتباط بيرسون من أجل تقييم العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة نفسها ثم فيما بين كل منها والمتغير التابع فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-5): نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

المتغيرات		المالي	الخدمي	الصناعي	صافياالدخل
بنودالدخلشامل الأخرللقطاع	المالي	1	-0.065	0.252*	0.745**
			Sig =0.625	Sig =0.029	Sig =0.00
	الخدمي		1	-0.051	0.262*
				Sig =0.689	Sig =0.046
	الصناعي			1	0.184
					Sig =0.490
صافياالدخلشامل					1
*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).					
**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

بالرجوع الى البيانات الإحصائية في الجدول رقم (4-5) يتضح ما يلي:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية فيما بين المتغيرات المستقلة، باستثناء علاقة طردية موجبة

لكنها ضعيفة تربط بين بنودالدخلشامل للقطاع المالي وبنودالدخلشامل للقطاع الصناعي حيث بلغت

هذه القيمة (0.252) عند مستوى معنوية الاختبار وهي 0.05 و بلغت قيمة Sig (0.029).

2. كما توجد علاقات ذات دلالة إحصائية وقيم متفاوتة لمعامل الارتباط فيما بين المتغير التابع

صافيدخلشامل من المتغيرات المستقلة الثلاث بنودالدخلشامل الأخر للقطاعات (المالي، والخدمي،

والصناعي)، وكان معامل الارتباط الأقوى هو الذي يربط صافيدخلشامل بنودالدخلشامل

الأخرى للقطاع المالي، إذ بلغ (0.745) والتيتدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية الاختبار 0.01 حيث بلغت قيمة Sig (0.000)، مما يعني أن صافيا الدخل زاد بازدياد تطبيق بنود الدخل الشامل لأخرى للقطاع المالي، بينما معامل الارتباط الأدنى كان بين صافيا الدخل وبنود الدخل الشامل لأخرى للقطاع الخدمي، إذ بلغ (0.262)، والتيتدل على وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية الاختبار وهي 0.05 حيث بلغت قيمة Sig (0.046)، مما يعني أن صافيا الدخل زاد بازدياد تطبيق بنود الدخل الشامل لأخرى للقطاع الخدمي، كما ويلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية الاختبار وهي 0.05 حيث بلغت قيمة Sig (0.490)، بين كل من صافيا الدخل وبنود الدخل الشامل للقطاع الصناعي.

(4-5) اختبار فرضيات الدراسة

بهدف اختبار فرضيات الدراسة قام الباحث باختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط **Simple Regression** وذلك بهدف التأكد من وجود أو عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل في القطاعات الاقتصادية الثلاث.

أما فيما يتعلق بالفرضية الرئيسية الثانية فقد تم اختبارها من خلال الاعتماد على تحليل التباين الأحادي (**one-way analysis of variance**) واختبار (Scheffe) للمقارنات المتعددة وذلك من أجل التحقق من وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى في القطاعات الاقتصادية الثلاث على صافي الدخل فيها، وفيما يلي اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى، H_{01} ونصها: "لا يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية".

لاختبار هذه الفرضية يتوجب إيجاد العلاقة بين النسبة المئوية للأثر النسبي للقطاعات الثلاث مجتمعة من عينة الدراسة معاً وهي النسبة المئوية المرجعية الممثلة للأثر النسبي المعتمدة وهي 11.1%، وباستخدام تحليل الانحدار البسيط كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-6): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية الأولى

<i>T- statistics = 15.485</i>	<i>Standardized Coefficients</i>	<i>R Square</i>	<i>Adjusted R Square</i>
<i>T Distribution Table = 1.653</i>	0.703	0.495	0.493
<i>Model F test = 239.801</i>		<i>Sig = 0.000</i>	

إن القيمة المطلقة لـ *Beta Standardized Coefficients* التي بلغت قيمتها (0.703) المعروضة في الجدول أعلاه رقم (4-6) تشير إلى قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، أي أن ذلك يشير إلى وجود أثر نسبي لاجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى في القطاعات الثلاث معاً على قيمة اجمالي الدخل العادي للقطاعات الثلاث معاً أيضاً، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (*Adjusted R Square*) التي بلغت (0.493) تعني أن 49.3% من التقلبات الحاصلة في صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية يمكن تفسيرها من خلال التغيرات الحاصلة في بنود الدخل الشامل الأخرى لعينة الدراسة، وتعد هذه القيمة مقبولة نسبياً ويمكن بموجبها الاعتماد على قوة هذا الأثر لتفسير أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، ومن الجدير بالذكر أن متممة قيمة معامل التحديد المعدل البالغة 50.7% تشير إلى وجود عوامل أخرى تقع ضمن العلاقة المتبادلة بين هذين المتغيرين.

كما يتضح من نتائج الجدول أعلاه ارتفاع القيمة المطلقة لـ *T* المحسوبة البالغة (15.485) عن القيمة الجدولية لها التي بلغت (1.653) عند مستوى معنوية ($Sig \leq 0.05$)، كما أن قيمة دلالة الاختبار ($Sig = 0.000$) وبناء على ما سبق تفرض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى وتقبل الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية.

اختبار الفرضية الفرعية الاولى $H_{01.1}$ ونصها:

"لا يوجد أثر نسبي ذو دلالة إحصائية لبندود الدخل الشامل الآخر على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العام
لقطاع مالي".

جدول رقم (4-7): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الاولى

<i>T- statistics = 11.666</i>	<i>Standardized Coefficients</i>	<i>R Square</i>	<i>Adjusted R Square</i>
<i>T Distribution Table = 1.659</i>	0.745	0.555	0.551
<i>Model F test = 136.102</i>		<i>Sig = 0.000</i>	

إن القيمة المطلقة لـ *Beta Standardized Coefficients* التي بلغت قيمتها (0.745) المعروضة في الجدول أعلاه رقم (4-7) تشير إلى قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، أي أن ذلك يشير إلى أن قوة تأثير بنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل هي الأعلى تأثيراً مقارنة مع القطاعات الأخرى، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (*Adjusted R Square*) التي بلغت (0.551) تشير إلى أن 551% من التقلبات الحاصلة في صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات الحاصلة في بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات العاملة في هذا القطاع، وتعد هذه القيمة مرتفعة نسبياً ويمكن بموجبها الاعتماد على قوة هذا الأثر بين المتغير التابع والمستقل، ومن الجدير بالذكر أن متممة قيمة معامل التحديد المعدل البالغة 44.9% تشير إلى وجود عوامل أخرى تقع ضمن العلاقة المتبادلة بين هذين المتغيرين.

كما يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن القيمة المطلقة لـ *T* المحسوبة البالغة (11.666) تزيد عن القيمة الجدولية لها التي بلغت (1.659) عند مستوى معنوية ($Sig \leq 0.05$)، وبأن قيمة دلالة الاختبار

(Sig) = (0.000) وبناءً على ما سبقترفضالفرضيةالعدميةالفرعية

الأولوتقبالفرضيةالبديلة،أيأنه"يوجدأثرهامذودلالهإحصائيةلبنودالدخلالشاملا لأخرعلصافيادخلللشركاتال مساهمةالعامةالأردنيةالعامةفيالقطاعالمالي".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية $H_{01.2}$ ونصها: "لايوجد

نسبياًأثرهامذودلالهإحصائيةلبنودالدخلالشاملا لأخرعلصافيادخل للشركاتالمساهمةالعامةالأردنيةالعامةفيالقطاعالخدمي".

جدولرقم (4-8):نتائج تحليلالانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

<i>T- statistics = 2.066</i>	<i>Standardized Coefficients</i>	<i>R Square</i>	<i>Adjusted R Square</i>
<i>T Distribution Table = 1.671</i>	0.262	0.069	0.052
<i>Model F test = 4.267</i>		<i>Sig = 0.043</i>	

إنالقيمة المطلقة لـ *Beta Standardized Coefficients* التي بلغت قيمتها (0.262) المعروضة في الجدول أعلاه رقم (4-8)تشير إلأن قوة تأثير المتغير المستقلعلى المتغير التابع ضعيفة نسبياً، لكن هذا الضعف لم يصل الى مستوى إهمال هذا الاثر و لدرجة تكفي لالغاء أثر بنود الدخل الشامل الاخرى للشركات الخدمية على صافي الدخل لهذه الشركات.

ولذا تم رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة لها مما يعني وجود أثر نسبي للمتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك بدليل ان قيمة الدلالة الاحصائية (*Sig*) للاختبار وهي (0.043) اقل من (0.05)، كما يظهر الاختبار بأن القوة التفسيرية ممثلة بمعامل التحديد وهي (0.052)هي

ضعيفة مما يعني أن الوزن النسبي الأكبر في التأثير على الدخل الشامل للقطاع الخدمي يعود الى عوامل أخرى غير بنود الدخل الشامل الأخرى.

كما يتضح من نتائج الجدول أعلاه ارتفاع القيمة المطلقة لـ T المحسوبة البالغة (2.066) عن القيمة الجدولية لها التي بلغت (1.671) عند مستوى معنوية ($Sig \leq 0.05$)، وبناء على ما سبقترفضالفرضيةالعدميةالفرعيةالثانيةوتقبلالفرضيةالبديلة،أيأنه"يوجدأثرذودلالةإحصائيةلبنودالدخلالشاملا لأخربعلصافيالدخلالاعتيادي للشركاتالمساهمة العامةالأردنية العاملة فيالقطاعالخدمي".

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة $H_{01.3}$ ونصها: "لايوجدأثر نسبيها مذودلالةإحصائيةلبنودالدخلالشاملا لأخربعلصافيالدخلالشركاتالمساهمة العامةالأردنية العاملة فيالقطاعالصناعي".

جدولرقم (4-9):نتائج تحليلالانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

<i>T- statistics = 1.607</i>	<i>Standardized Coefficients</i>	<i>R Square</i>	<i>Adjusted R Square</i>
<i>T Distribution Table = 1.665</i>	0.184	0.034	0.021
<i>Model F test = 2.582</i>		<i>Sig = 0.112</i>	

إنالقيمة المطلقة لـ *Beta Standardized Coefficients* التي بلغت قيمتها (0.184) المعروضة في الجدول أعلاه رقم (4-9)تشير الى أن الاثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى في القطاع الصناعي على صافي الدخل لهذه الشركات ضعيف جداً وليس له دلالة احصائية بدليل أن دلاله الاختبار (Sig) وهي (0.112) أكبر من (0.05) ذلك ما يؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الثالثة، ومما يعني عدم وجود أثر نسبي ذودلالةإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع، وتؤكد هذه النتيجة أيضاً

الانخفاض الملموس لمعامل التحديد وهو (0.021)، وبما يشير الى ضئالة تأثير الدخل الشامل في الشركات الصناعية لبنود الدخل الشامل الاخرى فيها.

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية،

H_{02} ونصها: "لا توجد فروقات معنوية ذو دلالة إحصائية بين الأثر النسبي لبند الدخل الشامل لأخر في القطاعات الاقتصادية الثلاث على صافي الدخل فيها"

من أجل التحقق من الفرضية الرئيسية الثانية ومعرفة فيما إذا كانت توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأثر النسبي لبند الدخل الشامل لأخر في القطاعات الاقتصادية الثلاث على صافي الدخل فيها وكذلك تفسير هذه الفروقات إن وجدت، تم الاعتماد على تحليل التباين الأحادي (one-way analysis of variance) واختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية.

وبهدف التأكد من الشروط التي يجب أن تكون متوفرة من أجل القيام بتحليل التباين الأحادي (Scheffe) والتحقق من الشروط الواجب توافرها لإجراء هذا الاختبار وأهمها شرط توفر التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة، فبالإضافة الى ما قام به الباحث من اختبار (Kolmogorov-Smirnov) والذي تم عرض نتائجه في جدول رقم (4) والذي تم من خلاله التأكد من أن العينة عشوائية ومستقلة وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، قام الباحث بالاعتماد على اختبار (Levene) للتأكد من تجانس المجتمعات التي تم أخذ العينات العشوائية منها، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (4-10): نتائج اختبار تجانس عينة الدراسة وتحليل التباين الأحادي للمجموعات

نتائج اختبار تجانس عينة الدراسة		
Levene Statistic = 19.196	Df 1	Df 2
Sig (LS) = 0.141	2	244

وبالاطلاع على بيانات الجدول رقم (4-10) يتضح تجانس مجتمعات الدراسة حيث بلغت قيمة $Levene\ Statistic$ 19.196 عند مستوى دلالة ($Sig > 0.05$) وهي (0.141)، مما يشير إلى إمكانية إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي وبالاعتماد على اختبار Scheffe.

جدول رقم (4-11): اختبار (Scheffe) للمقارنات المتعددة

Sig(Scheffe) =0.022				
Sig	Mean Difference (I-J)	(J) المتغير	(I) المتغير	بنود الدخلاءشاملاقطاع
0.017	3666287	الخدمي	المالي	
0.032	3686888	الصناعي		
0.994	20601	الصناعي	الخدمي	
F Table: 3.041		F Distribution: 22.381		
*. The mean difference is significant at the 0.05 level.				

بالتدقيق في نتائج تحليل التباين الأحادي بالاعتماد على اختبار (Scheffe) في الجدول أعلاه يتضح أن قيمة F المحسوبة وهي (22.381) أكبر من F الجدولية وهي (3.041) عند مستوى دلالة ($Sig \leq 0.05$) كما بلغت ($Sig\ Scheffe = 0.022$)، وهي أقل من دلالة الاختبار ($\alpha \leq 0.05$) مما يوجب رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول الفرضية البديلة لها وبما يعني وجود فروقات معنوية ذات إحصائية بين الأثر النسبي لنمو الدخل لشاملاً لأخر في القطاعات الاقتصادية الثلاث علماً بالدخلاً لاعتبارها في قيمتها.

كما يظهر اختبار المقارنات البعدية (*Multiple Comparison*) في اختبار (*Scheffe*) من اجل تفسير الفروقات الحاصلة بين قطاعات الدراسة الثلاث بأن قيمة الفرق (*Mean difference*) بين القطاع الأول (القطاع المالي) والثاني (القطاع الخدمي) قد بلغت (3666287) وهي لصالح القطاع المالي ويعد هذا الفرق ذا دلالة إحصائية اعتماداً على قيمة Sig البالغة (0.017) والاقبل من (0.05)، أما فيما يتعلق بالفروقات بين القطاع الأول (القطاع المالي) والثالث (القطاع الصناعي) فقد بلغت (3686888) لصالح القطاع الأول أيضاً اي القطاع المالي، ويعد هذا الفرق ذا دلالة إحصائية اعتماداً على قيمة Sig البالغة (0.032) والاقبل من (0.05)، وكانت قيمة الفروقات بين القطاع الثاني (القطاع الخدمي) والثالث (القطاع الصناعي) (20601) وهي لصالح القطاع الخدمي إلا أن هذه الفروقات ليست ذات دلالة إحصائية اعتماداً على قيمة Sig البالغة (0.994) والاكبر من (0.05).

هذا وتؤكد هذه النتائج التي كشف عنها اختبار (*Scheffe*) ما كشف عنه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من ان الاثر النسبي لبنود الدخل الشامل الاخرى على صافي الدخل لهذا القطاع لا دلالة إحصائية له.

الفصل الخامس

النتائج و التوصياتمناقشة

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج و التوصياتمناقشة

أولاً:

1-5 النتائج:

بعد تحليل بيانات العينات المشمولة في الدراسة وإختبار فرضياتها يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:-

- 1-تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام بإعداد قائمة للدخل الشامل وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية , لكن 60% منها تصدرها حسب نمط البيانين, 40% وفق نمط البيان الواحد.
- 2-إن القيمة التراكمية لتلك البنود سالبة في 37% وموجبة في 34% في حين أن القيمة التراكمية صفراً في 29%.

3- على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي و يرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن عرض تلك البنود التي نص عليها تعديل المعيار الدولي رقم (1) من معايير المحاسبة الدولية في قائمة الدخل الشامل بدلاً من عرضها في حقوق الملكية أدت إلى جعل قائمة الدخل الشامل أكثر وضوحاً وتعكس جميع النشاطات الإقتصادية التي حدثت داخل المنشأة مما يعطي قائمة الدخل الشامل المصادقية والوضوح والشفافية لهذا كان لبنود الدخل الشامل الأخرى الأثر النسبي على صافي الدخل الإعتيادي للشركات المساهمة العامة الأردنية ومن المتوقع بأن يكون لها أثر أيضاً على قرارات المستثمرين والدائنين والجهات الرسمية وجميع مستخدمي قائمة الدخل الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على المنشأة وقد إتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي كشفت عنها دراسة كل من (حسب الله, 2012) و (Wang and Rong, 2012) و (Steve and Donel, 2016) في حين أنها تعارضت مع دراسة (Luigi and Carlote, 2015) و دراسة (Kabir and Fawzi, 2011) التي تم تطبيقها على الشركات المدرجة في بورصة نيوزيلاندا لأن تلك الدراسة ركزت بشكل أكبر القدرة التنبؤية التي تضيفها بنود الدخل الشامل الأخرى على قائمة الدخل.

أما على المستوى القطاعي:

- 4- يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي ويرى الباحث أن هذا الأثر يعود إلى طبيعة القطاع

الذي يعتمد بشكل كبير على الإستثمارات في الأدوات المالية و فرق العملات وغير ذلك من أدوات الإستثمار وحسب المسح الذي أجراه الباحث وجد أن أغلب بنود الدخل الشامل الأخرى التي تم ذكرها هي إعادة تقييم الإستثمارات المتاحة للبيع التي يختص بها القطاع المالي

5- يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الخدمي ويرى الباحث إلى أن هذا الأثر يعود إلى طبيعة عمل الشركات الخدمية والتي تعد من الشركات ذات كثافة عالية في رأس المال وأيضاً تقوم بإستثمار الفائض من الأموال في الأوراق المالية والسندات التي تعد في هذه الأيام إحدى أنجع الطرق للربح

6- لا يوجد أثر نسبي هام ذو دلالة إحصائية لبنود الدخل الشامل الأخرى على صافي الدخل للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي.

ويرى الباحث في أن السبب في ذلك يعود إلى أن الشركات الصناعية لاتقوم بإعادة تقييم الأصول الثابتة وفي طبيعة عمل الشركات الصناعية يكون معظم رأس المال في المعدات والآلات والمباني وحسب إعتقاد الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أكثر من نقطة أهمها أن إعادة التقييم تحتاج إلى خبراء ومختصين في إعادة التقييم تدفع لهم أجور عالية لا تعود على المنشأة بأي إيراد مادي ملموس وهنالك أيضاً سبب وجيه لعدم تقييم الأصول أن أغلب المواد الأولية بالعادة يرتفع سعرها مع تقادم الزمن وعند إحتساب تكلفة المنتجات تزيد التكلفة وتقلل من الأرباح ولتجميل القوائم المالية لذلك يرى بعض معدي تلك القوائم عدم الحاجة لإعادة التقييم والسبب الآخر أن الشركات الصناعية الأردنية بالعادة لا تقوم بإستثمار الأموال الفائضة لديها في الأدوات المالية لأن نشاطها بعيد كل البعد عن القطاع الصناعي ليس متقارب مثل القطاع الخدمي.

7- يوجد هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى في القطاعات الثلاث على صافي الدخل فيها.

وقد أكد إختبار Scheffe بأن الفرق كان لصالح كل من القطاعين المالي والخدمي على الأثر النسبي بين لبنود الدخل الشامل الأخرى للقطاع الصناعي على صافي الدخل فيه وهذه النتيجة تؤكد ما كشفت

عنه إختبارات الفرضيات حيث كشفت عن وجود أثر نسبي هام بالنسبة لكل من القطاعين المالي والخدمي وعن عدم وجود ذلك بالنسبة للقطاع الصناعي.

5-2 التوصيات

بناء لما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- 1- أن تقوم هيئة الأوراق المالية و الجهات الرسمية المختصة بتوعية الشركات المدرجة في سوق عمان المالي بضرورة عرض قوائمها المالية وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية أي وفق نمط قائمة الدخل الشامل مع مراعاة الحرص على إتباع نمط البيانين حسب النص الملزم من قبل تلك المعايير وفرض غرامات على الشركات المخالفة لما له من أثر إيجابي على تحقيق خاصية الإفصاح.
- 2-حث الشركات المساهمة العامة على عرض بنود الدخل الشامل الأخرى جميعها حتى لو كانت قيمة تلك البنود تساوي صفراً للإيضاح المستفيض للمستخدمين حول وضع الشركة حيث لم تقم أي من الشركات المشمولة في عينة الدراسة بعرض أكثر من بندين من بنود الدخل الشامل الأخرى
- 3-حث الشركات الصناعية بضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة وإظهار فروقات هذا التقييم ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى لأنها تشكل جزءاً كبيراً من رأس المال لأن ذلك التقييم يعمل على توليد الأرباح من النشاطات غير الاعتيادية على غير العادة في طريقة توليد الأرباح لتلك الشركات لما قد يؤثر بشكل هام على صافي الدخل الشامل لتلك الشركات.
- 4-إجراء دراسات مستقبلية لتقييم الأثر النسبي لبنود الدخل الشامل الأخرى على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة في الأردن.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- 1- أبو نصار، محمدو حميدات، جمعة، (2013). **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، ط3،

عمان، الأردن، دار وائل للنشر

- براغ، ستيفين م (2010). الدليل المبسط للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية
أمانة عمان الكبرى، عمان الأردن.

- الجعارات، خالد (2008). معايير التقارير المالية الدولية IFRS & IAS 2007، ط1، عمان، الأردن،
إثراء للنشر.

- حسب الله، أحمد سامي (2012). مفهوم الدخل الشامل وإنعكاساته على القيمة السوقية للشركات
(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، العراق.

- حنان، رضوان (2006). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط2، عمان، الأردن،
دار وائل.

- حنان، آخرون، (2004). أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي
ط1، عمان، الأردن، دار الحامد.

- حماد، طارق عبد العال (2004). موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير المحاسبة الدولية
والمقارنة مع المعايير الأمريكية و البريطانية و العربية، القاهرة، مصر، الدار الجامعية.

- حماد، طارق عبد العال (2006). دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة
الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية.

- الدلاهمة، سليمان مصطفى (2007). مبادئ و أساسيات علم المحاسبة، ط1، عمان، الأردن مؤسسة
الوراق للنشر و التوزيع.

-الراعي,زياد خليل(2004).المحاسبة المتقدمة الجزء الأول محاسبة دمج الشركات وعمليات العملات الأجنبية,ط2, عمان,الأردن.

- الكسار,طلال عبد المحسن(2009).المحاسبة المتقدمة للإستثمارات في الأسهم و السندات وتطبيقاتها للمعايير المحاسبية الحديثة,ط1,المجتمع العربي,عمان,الأردن.

- مطر,محمد (2010)المحاسبة المتقدمة-حالات و تطبيقات عملية في المشاكل المحاسبية المعاصرة,ط 3,دار وائل ,عمان .الأردن.

-مطر,محمد و السويطي,موسى(2012),التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، و العرض، و الإفصاح,ط3, دار وائل ,عمان .الأردن.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية(2015),ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

- يونس ، نجاه محمد. (2008) إطار مقترح لقياس أثر (الإفصاح عن الدخل الشامل على قرارات المستثمرين). اطروحة دكتوراة غير منشورة.(جامعة عين شمس ،القاهرة ،مصر).

المراجع الأجنبية: .

- Clendon,T. S.(2013) Drawing the line. Concepts of profit or loss and other comprehensive income, **Accounting Research Journal**,4(4),282-295.

- Elliott B & Elliott J, (2004).**Financial Accounting And Reporting**.london:Prentice hall

- Kieso D.E & Weygandt, J.J(2014).*Intermediate accounting* .New York :Wiley&Souns & Sons.

-Kabir,M and Fawzi L, (2011) "Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence", **Accounting Research Journal**, 24(3).268-289.

Kevin Stevens, John McEnroeand Ning Du (2015) "The effects of _ comprehensive income on investors' judgments: An investigation of one-statement vs. two-statement presentation formats", **Accounting Research Journal**, 28(3)284-299

- Ryan C. Fuhrmann(2012) The Importance Of Other Comprehensive Income,(On Line) available <http://www.investopedia.com/articles/fundamental-analysis/12>.

- Pier Luigi and D'esteCarlotta ,(2015)Comprehensive Income and Financial Performance Ratios: Which Potential Effects on RoE and on Firm's Performance Evaluation?, **Procedia Economics and Finance**, 32 (84) 1724 – 1739 .

- Patrizia, G and Ameliob, (2014),Drawing the line: The impact of comprehensive income on the financial ratios in a period of crises, **Procedia Economics and Finance**, 12 (14) 174 – 183

- Prauline,arturs and bratka,valda,(2012), An analysis of comprehensive income as ameasure of company financial performance. ***American Journal of Business***, 21(1) 13-20.

- Steve, L and Donel,M (2016), Is Other Comprehensive Income Reported in the Income Statement More Value Relevant? The Role of Financial Statement Presentation..***Journal of Accounting Research***, 48 (16) 343-381.

- WangLinand RongMen, (2012) "Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management", **Nankai Business Review International**, 3 (1) 93-101.

- Weygant J.J, Kimmel P.s and Keiso DE , (2013) **Financial Accounting , IFRS** ,ed 2 ,Wiley& Sons Inc.

قائمة الملاحق

- 1- ملحق رقم (2) العينات المشمولة في الدراسة.
- 2- ملحق رقم (1) مخرجات التحليل الإحصائي .

الملحق رقم (1)

العينات المشمولة في الدراسة

اسم الشركة	العام	بنود الخل الشامل الأخرى	صافي الدخل للشركات
القطاع المالي			
البنك العربي	2012	106,123,000	240,103,000
	2013	65,854,000	195,487,000

103,815,000	114,029,000	2014	
30,312,000	123,707,000	2015	
34,666,404	619,770	2012	بنك القاهرة عمان
39,940,890	855,006	2013	
44,809,341	275,974	2014	
32,240,991	8,927,263	2015	
11,099,363	63,030	2012	بنك المؤسسة العربية
11,867,989	172,315	2013	
13,477,807	36,340	2014	
15,694,340	49,956	2015	
15,897,280	1,150,195	2012	بنك الاتحاد
23,095,554	573,539	2013	
26,620,303	147,114	2014	
30,097,548	1,264,407	2015	
10,487,060	765,311	2012	البنك الاستثماري
12,295,133	364,458	2013	
13,765,860	1,400,468	2014	
15,352,297	1,042,471	2015	
1,058,341	22,942	2012	الأولى للتأمين
937,367	93,646	2013	
1,439,919	84,234	2014	
710,331	629,641	2015	
1,186,947	461,947	2012	التأمين الإسلامية
1,514,954	506,770	2013	
		2014	

1,310,407	229,460		
888,190	899,438	2015	
183,392	323,780	2012	المتحدة للتأمين
1,010,700	15,654	2013	
1,486,156	99,182	2014	
1,102,436	178,847	2015	
604,599	-	2012	العربية الأوروبية
617,842	-	2013	
1,634,949	-	2014	
720,020	-	2015	
1,464,895-	5,176	2012	الاتحاد العربي
1,427,436	7,870	2013	
815,442	850	2014	
720,931	-	2015	
2,246,756	1,703,433	2012	النسر العربي للتأمين
1,783,574	349,875	2013	
2,017,172	38,266	2014	
1,963,364		2015	
3,344,340	-	2012	الشرق العربي
4,083,399	-	2013	
5,027,365	-	2014	
4,375,945	-	2015	
5,322,653	173,483	2012	الشرق الأوسط
597,595	185,512	2013	
1,499,247	731,554	2014	

1,093,133	352,198	2015	
374,758	148,922	2012	المستقبل العربية
9,595,735	-	2013	
446,035	151,593	2014	
238,149	85,684	2015	
1,826,715	319,411	2012	البطاقات العالمية
175,414	135,406	2013	
82,652	85,459	2014	
411,588	613,322	2015	
110628	0	2012	الاردنية الفرنسية
124155	382449	2013	
983499	145263	2014	
1291116	81535	2015	
14,840	83,842	2012	البلاد للاستثمارات
1,309,869.00	74,217	2013	
1,222,223.00	346,542	2014	
3,310,620	240,754	2015	
52,659	452,025	2012	المتحدة للاستثمارات
63,246	57,891	2013	
725,861	295,975	2014	
1,013,722	699,447	2015	
464,728	445,369	2012	رم للوساطة
99,084	254,447	2013	
460,911	380,383	2014	
319,825	291,369	2015	
25,580	5,050	2012	حدائق بابل للاستثمارات
		2013	

764,498	4,500		
244,231	208,938	2014	
83,657	144,829	2015	
7,167,080	434,541	2012	تطوير العقارات
1,975,514	270,658	2013	
4,239,714	135,850	2014	
2,467,579	519,201	2015	
246,063	17,998	2012	المهنية
244,208	8,698	2013	
1,184,997	2,462	2014	
27,974	-	2015	
1,619,597	1,581,454	2012	الموارد للتنمية
778,672	228,190	2013	
254,818	135,077	2014	
174,463	98,204	2015	
197,815	34,660	2012	التجمعات
502,889	348,597	2013	
578,785	-	2014	
84,782	-	2015	
45,725	-	2012	الانتماء العربية
2,290,261	-	2013	
101,057	66,000	2014	
243,177	66,000	2015	
9,397	353	2012	الاحداثيات العقارية
2,046	341	2013	

29,101	150	2014	الشامخة للإستثمارات
88,258	117	2015	
22,185	26,769	2012	
21,858	8,521	2013	
786,532	95,200	2014	
4,286	372	2015	
4,058,067	119,246	2012	المنارة للتأمين
392,379	195,616	2013	
415,511	96,294	2014	
237,047	22,152	2015	
القطاع الخدمي			
صافي الدخل للشركات	بنود الخل الشامل الأخرى	العام	اسم الشركة
2,180,639	12,351	2012	البلاد للخدمات الطبية
1,791,843	27,321	2013	
3,001,852	26,016	2014	
2,432,650	55,890	2015	
1,107,065	503,643	2012	الدولية الطبية
775,950	403,219	2013	
50,611	316,095	2014	
936,003	583,285	2015	
2,453,917	118,815	2012	البحر المتوسط
3,152,624	118,010	2013	
3,106,613	109,595	2014	
2,683,619	142,388	2015	
3,864,796	-	2012	تطوير المشاريع

4,540,191	-	2013	
577,821	-	2014	
8,935,578	174,060	2015	
1,141,276	2,308	2012	مسافات للنقل
1,122,434	1,117	2013	
1,434,246	114	2014	
1,155,489	1,950	2015	
1,841,257	457,312	2012	النقل الاردنية
1,611,223	140,172	2013	
1,819,400	58,700	2014	
83,794	540,158	2015	
83,200,417	233,047	2012	الاتصالات الأردنية
51,490,517	1,157,131	2013	
42,123,868	1,687,107	2014	
16,105,838	420,880	2015	
21,665,200	90,790	2012	مصفاة البترول
27,243,093	9,922,333	2013	
31,815,796	613,962	2014	
31,228,355	119,310	2015	
7,294,826	1,500	2012	افاق للطاقة
18,488,783	11,000	2013	
19,162,767	-	2014	
17,669,740	-	2015	
1,761,124	294,730	2012	الجنوب للإلكترونيات
1,614,546	382,438	2013	

996,491	30,979	2014	المركز الأردني
1,423,860	-	2015	
542,632	42,704	2012	
441,927	24,617	2013	
319,799	62,711	2014	
261,708	105,681	2015	
1,853,557	360,310	2012	الخطوط البحرية الوطنية
88,579	66,127	2013	
926,875	171,218	2014	
1,386,641	26,519	2015	
10,005,232	68,896	2012	الكهرباء الأردنية
10,617,156	759	2013	
2,506,401	-	2014	
22,809,061	-	2015	
1,291,115	-	2012	المتكاملة للتأجير التمويلي
1,624,810	-	2013	
1,646,716	-	2014	
2,089,174	-	2015	
2,128,800	76,834	2012	انجاز
1,544,096	155,023	2013	
2,174,319	325,947	2014	
1,873,828	405,683	2015	
القطاع الصناعي			
صافي الدخل للشركات	بنود الخل الشامل الأخرى	العام	اسم الشركة
1,443,880	900,000	2012	الاردنية للادوية

1,750,103	-	2013	
7,142,938	1,360,776	2014	
10,666,315	1,839,496	2015	
651,223	-	2012	فيلاذيلفيا للادوية
532,454	-	2013	
3,025,104	-	2014	
2,709,744	-	2015	
1,759,227	3,750	2012	الإنتاج
1,645,791	3,750	2013	
957,974	3,409	2014	
45,473	-	2015	
190,502	-	2012	الأردنية لتسويق الدواجن
150,343	-	2013	
457,622	-	2014	
825,590	-	2015	
1,612,721	388,409	2012	الاستثمارات العامة
2,027,842	482,125	2013	
2,141,595	178,951	2014	
2,048,016	1,054,393	2015	
1,103,875	-	2012	القرية للصناعات
231,374	-	2013	
439,538	-	2014	
580,531	-	2015	
134,818	3,291,000	2012	الفوسفات الاردنية
		2013	

2,975,000	380,000		
21,671,000	950,000	2014	
34,498,000	148,000	2015	
5,478,289	-	2012	المناصير للحديد
4,217,293	-	2013	
986,778	-	2014	
109,157	-	2015	
61,262	19,687	2012	ترافكو
605,017	14,033	2013	
348,094	-	2014	
147,379	-	2015	
1,219,431	37,108	2012	الباطون الجاهز
2,324,134	-	2013	
3,379,976	525	2014	
2,936,478	1,657	2015	
583,664	-	2012	جوايكو
1,061,544	-	2013	
92,668	-	2014	
2,206,376	-	2015	
3,039,626	2,458,614	2012	الاجواخ الأردنية
6,864,941	2,241,897	2013	
6,627,681	1,924,694	2014	
2,135,446	3,473,075	2015	
314,420	22,515	2012	العصر للاستثمارات
671,370	85,026	2013	

980,332	15,621	2014	
378,930	23,287	2015	
1,632,655	318,690	2012	العربية للمبيدات
2,198,207	383,793	2013	
2,102,305	91,573	2014	
2,220,376	88,220	2015	
120,051	124	2012	الصناعات البتروكيماوية
96,978	457	2013	
66,090	-	2014	
613,693	66,090	2015	
1,232,478	2,235,336	2012	الإتحاد للسجائر
3,516,858	7,571	2013	
37,631	20,286	2014	
451,611	27,060	2015	
546,371	6,832	2012	الألمنيوم أرال
723,276	2,015	2013	
883,080	1,728	2014	
489,596	1,778	2015	
29,901	100	2012	الأردنية للزيوت
393,255	150	2013	
477,737	4,038	2014	
376,697	13,368	2015	
2,865,854	16,535	2012	سنيورة
2,355,626	4,411	2013	
	-	2014	

5,448,834			
4,904,813	-	2015	

الملحق رقم (2) مخرجات التحليل الإحصائي

Notes		
	Output Created	11-OCT-2017 12:18:49
	Comments	
Input	Data	C:\Users\Mohammed
		Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>

	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	248
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
	Syntax	DESCRIPTIVES VARIABLES=Arebah ABNOD ADAAK /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX KURTOSIS SKEWNESS.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Descriptives

		Notes
	Output Created	11-OCT-2017 12:23:48
	Comments	
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	248
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
	Syntax	DESCRIPTIVES VARIABLES=Arebah ABNOD ADAAK /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX KURTOSIS SKEWNESS.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
Arebah	248	1705.00	133980000.00	5801180.2661	15888119.12204	.568	.155	2.769	.308
ABNOD	247	.00	123707000.00	1985443.0202	13249859.87743	.103	.155	1.074	.309
ADAAK	248	2046.00	240103000.00	6882395.8952	22480622.19005	.575	.155	2.752	.308
Valid N (listwise)	247								

GRAPH
 /PIE=SUM(RMALE) SUM(RKADME) SUM(RSAN)
 /MISSING=LISTWISE.

Graph

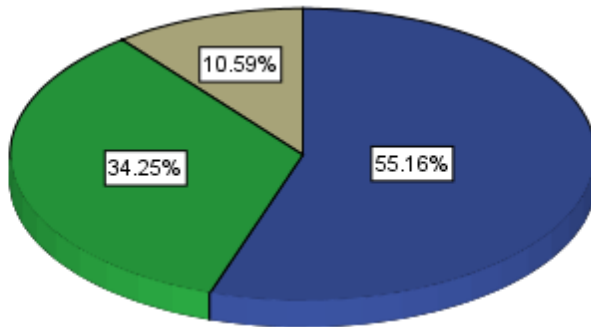
Notes

Input	Output Created	11-OCT-2017 13:45:55
	Comments	
	Data	C:\Users\Mohammed
		Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>

N of Rows in Working Data File		248
Syntax		GRAPH
		/PIE=SUM(RMALE) SUM(RKADME)
		SUM(RSAN)
		/MISSING=LISTWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.34
	Elapsed Time	00:00:00.19

■ Financial sector
■ Service sector
■ Industrial sector

مساهمة القطاعات من اجمالي الربح الاعتيادي لعينة الدراسة

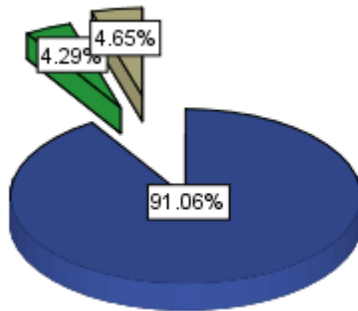


Graph

		Notes
Input	Output Created	11-OCT-2017 13:52:48
	Comments	
	Data	C:\Users\Mohammed
		Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	248
	Syntax	GRAPH
Resources		/PIE=SUM(Bmal) SUM(BKADME)
		SUM(BSNA)
		/MISSING=LISTWISE.
	Processor Time	00:00:00.47
	Elapsed Time	00:00:00.22

Financial sector
Service sector
Industrial sector

مساهمة القطاعات من إجمالي بنود الدخل الشامل لعينة الدراسة

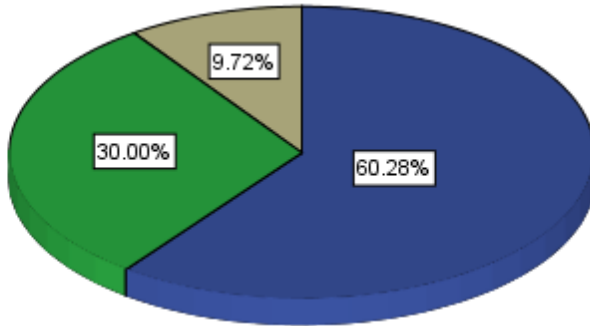


Graph

		Notes
Input	Output Created	11-OCT-2017 13:58:11
	Comments	
	Data	C:\Users\Mohammed
		Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	248
	Syntax	GRAPH
Resources		/PIE=SUM(DMALE) SUM(DKADME)
		SUM(DSNA)
		/MISSING=LISTWISE.
	Processor Time	00:00:00.27
	Elapsed Time	00:00:00.17

Financial sector
Service sector
Industrial sector

مساهمة القطاعات من إجمالي صافي الدخل الشامل لعينة الدراسة



Explore

			Notes
	Output Created		14-OCT-2017 12:07:03
	Comments		
Input	Data		C:\Users\Mohammed
			Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset		DataSet1
	Filter		<none>
	Weight		<none>
	Split File		<none>
	N of Rows in Working Data File		249
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values for dependent variables are treated as missing.	
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any dependent variable or factor used.	
	Syntax	EXAMINE VARIABLES=Bmal BKADME BSNA ADAAK /PLOT BOXPLOT HISTOGRAM NPLOT /COMPARE GROUPS /STATISTICS NONE /INTERVAL 95 /MISSING LISTWISE /NOTOTAL.	
Resources	Processor Time		00:00:02.50
	Elapsed Time		00:00:01.58

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Financial sector	1.500	59	.145	1.298	59	.076
Service sector	.995	59	.075	.824	59	.057
Industrial sector	.349	59	.065	1.539	59	.143
ADAAK	1.345	59	.096	.987	59	.086

a. Lilliefors Significance Correction

Regression

		Notes
Output Created		14-OCT-2017 12:11:45
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed
		Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	249
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT DMALE /METHOD=ENTER Bmal.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02
	Memory Required	2928 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Financial sector ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Financial sector

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.745 ^a	.555	.551	20993397.67597

a. Predictors: (Constant), Financial sector

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	59983387221094 400.000	1	59983387221094 400.000	136.102	.000 ^b
Residual	48038779311977 584.000	109	44072274598144 5.750		
Total	10802216653307 1984.000	110			

a. Dependent Variable: Financial sector

b. Predictors: (Constant), Financial sector

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	4482867.853	2034299.570		2.204	.030
Financial sector	1.192	.102	.745	11.666	.000

a. Dependent Variable: Financial sector

Regression

			Notes
Output Created			14-OCT-2017 12:12:23
Comments			
Input	Data		C:\Users\Mohammed
	Qassem\Desktop\ASHOER.sav		
	Active Dataset		DataSet1
	Filter		<none>
	Weight		<none>
Missing Value Handling	Split File		<none>
	N of Rows in Working Data File		249
	Definition of Missing		User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used		Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT DKADME /METHOD=ENTER BKADME.
Resources	Processor Time		00:00:00.00
	Elapsed Time		00:00:00.00
	Memory Required		2928 bytes
	Additional Memory Required for		
	Residual Plots		0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Service sector ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Service sector

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.262 ^a	.069	.052	14354468.40640

a. Predictors: (Constant), Service sector

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	87928354798465 8.000	1	87928354798465 8.000	4.267	.043 ^b
Residual	11950944267363 422.000	58	20605076323040 3.800		
Total	12830227815348 080.000	59			

a. Dependent Variable: Service sector

b. Predictors: (Constant), Service sector

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	7157909.477	1918942.271		3.730	.000
Service sector	2.990	1.447	.262	2.066	.043

a. Dependent Variable: Service sector

Regression

			Notes
Output Created			14-OCT-2017 12:12:47
Comments			
Input	Data		C:\Users\Mohammed
	Qassem\Desktop\ASHOER.sav		
	Active Dataset		DataSet1
	Filter		<none>
	Weight		<none>
Missing Value Handling	Split File		<none>
	N of Rows in Working Data File		249
	Definition of Missing		User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used		Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT DSNA /METHOD=ENTER BSNA.
Resources	Processor Time		00:00:00.00
	Elapsed Time		00:00:00.00
	Memory Required		2928 bytes
	Additional Memory Required for		
	Residual Plots		0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Industrial sector ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Industrial sector

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.184 ^a	.034	.021	4746969.27431

a. Predictors: (Constant), Industrial sector

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	58189689962853.750	1	58189689962853.750	2.582	.112 ^b
	Residual	1667495079553568.500	74	22533717291264.438		
	Total	1725684769516422.200	75			

a. Dependent Variable: Industrial sector

b. Predictors: (Constant), Industrial sector

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2047009.274	592091.050		3.457	.001
Industrial sector	1.155	.719	.184	1.607	.112

a. Dependent Variable: Industrial sector

Regression

			Notes
Output Created			14-OCT-2017 12:13:19
Comments			
Input	Data		C:\Users\Mohammed
	Qassem\Desktop\ASHOER.sav		
	Active Dataset		DataSet1
	Filter		<none>
	Weight		<none>
Missing Value Handling	Split File		<none>
	N of Rows in Working Data File		249
	Definition of Missing		User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used		Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT ADAAK /METHOD=ENTER ABNOD.
Resources	Processor Time		00:00:00.00
	Elapsed Time		00:00:00.00
	Memory Required		2928 bytes
	Additional Memory Required for		
	Residual Plots		0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ABNOD ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: ADAAK

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.703 ^a	.495	.493	16045911.63945

a. Predictors: (Constant), ABNOD

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	61741767585843 384.000	1	61741767585843 384.000	239.801	.000 ^b
Residual	63080463683579 672.000	245	25747128034114 1.530		
Total	12482223126942 3056.000	246			

a. Dependent Variable: ADAAK

b. Predictors: (Constant), ABNOD

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	4522449.111	1032421.826		4.380	.000
ABNOD	1.196	.077	.703	15.485	.000

a. Dependent Variable: ADAAK

Correlations

Notes

Output Created		14-OCT-2017 12:14:21
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed
		Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	249
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
	Syntax	CORRELATIONS /VARIABLES=Bmal BKADME BSNA ADAAK /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Correlations

		Financial sector	Service sector	Industrial sector	ADAAK
Financial sector	Pearson Correlation	1	-.065	.252*	.745**
	Sig. (2-tailed)		.625	.029	.000
	N	111	59	75	111
Service sector	Pearson Correlation	-.065	1	-.051	.262
	Sig. (2-tailed)	.625		.698	.046
	N	59	60	60	60
Industrial sector	Pearson Correlation	.252*	-.051	1	.184
	Sig. (2-tailed)	.029	.698		.490
	N	75	60	76	76
ADAAK	Pearson Correlation	.745**	.262	.184	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.046	.490	
	N	111	60	76	248

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

		Notes
	Output Created	14-OCT-2017 12:23:30
	Comments	
Input	Data	C:\Users\Mohammed
		Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	249
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT DFi /METHOD=ENTER BFi.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	2928 bytes
	Additional Memory Required for	
	Residual Plots	0 bytes

Oneway

		Notes
	Output Created	14-OCT-2017 16:42:28
	Comments	
Input	Data	C:\Users\Mohammed
		Qassem\Desktop\ASHOER.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	249
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
	Syntax	ONEWAY ABNOD BY VAR00001 /STATISTICS HOMOGENEITY /MISSING ANALYSIS /POSTHOC=SCHEFFE ALPHA(0.05).
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Test of Homogeneity of Variances

ABNOD			
Levene Statistic	df1	df2	Sig.
19.196	2	244	.141

ANOVA

ABNOD

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	82670084218405 3.500	2	41335042109202 6.750	22.381	.039
Within Groups	42360760703640 224.000	244	17360967501491 8.940		
Total	43187461545824 280.000	246			

Post Hoc Tests**Multiple Comparisons**

Dependent Variable: ABNOD

Scheffe

(I) VAR00001 (J) VAR00001		Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	3666286.67793	2111290.05820	.017	-1533504.4667	8866077.8226
	3.00	3686887.59898	1961731.11190	.032	-1144562.2647	8518337.4627
2.00	1.00	-3666286.67793	2111290.05820	.017	-8866077.8226	1533504.4667
	3.00	20600.92105	2275485.09394	.994	-5583578.0004	5624779.8425
3.00	1.00	-3686887.59898	1961731.11190	.032	-8518337.4627	1144562.2647
	2.00	-20600.92105	2275485.09394	.994	-5624779.8425	5583578.0004

Homogeneous Subsets

ABNOD
Scheffe^{a,b}

VAR00001	N	Subset for alpha =
		0.05
		1
3.00	76	323578.3289
2.00	60	344179.2500
1.00	111	4010465.9279
Sig.		.022

